الوعي المتحول وجمود السياسة: قراءة في المأزق الأمريكي تجاه فلسطين

عبد الجواد عمر

آيلول، 2026

رؤى - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
Center for Political & Strategic Studies - RÖA

تنويه

هذا المنشور هو نتاج بحث أو عمل أعدّه المؤلف/المؤلفون، وتعبّر الآراء والاستنتاجات والتفسيرات الواردة فيه عن وجهات نظرهم فقط، ولا تمثل بالضرورة وجهات النظر أو المواقف الرسمية لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية أو تابعيه أو شركائه.

يُقدَّم المحتوى لأغراض بحثية وتعليمية وإعلامية فقط، ولا ينبغي تفسيره على أنه نصيحة قانونية أو سياسية أو مهنية. وعلى الرغم من بذل الجهود لضمان دقة وموثوقية المعلومات الواردة، فإن مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية لا يقدم أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمالها أو دقتها أو ملاءمتها لأي غرض معين، ويكون الاعتماد عليها على مسؤولية القارئ.

كما أن الإشارة إلى أي أحداث أو كيانات أو مواقع أو أفراد ترد لأغراض البحث والسياق فقط، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تعكس تأييدًا أو انتقادًا أو موقفًا رسميًا لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

يخضع هذا المنشور لحماية حقوق الطبع والنشر، ولا يجوز إعادة إنتاجه أو توزيعه أو نقل أي جزء منه بأي شكل أو وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2026

الوعي المُتَحَوّل وجُمود السياسة:
قراءة في المأزق الأمريكي تجاه فلسطين

عبد الجواد عمر

آب 2026

رؤى - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
Center for Political & Strategic Studies - RÛA

الوعي المتحول وجمود السياسة: قراءة في المأزق الأمريكي تجاه فلسطين

ثمّة أسئلةٌ لا تُطرح إلا عقب الأحداث السياسية الكبرى، لأنها فقط حينها تغدو ممكنةً وضرورية. وسؤالُ هذا البحث أحدُ تلك الأسئلة: ما عمقُ التحوّل الذي أحدثته حربُ الإبادة على غزّة في بنية الرأي العام الأمريكي، وما شكله وتوزيعه عبر الخطوط الحزبية والجيلية والدينية؟ وهل يملك هذا التحوّل القدرةَ على إعادة تشكيل الأبعاد السياسية للصراع مع الاحتلال، أم أنّه يقف عند عتبة الوعي دون أن يتجاوزها إلى ساحة القرار السياسي؟ إنّه سؤالٌ مزدوجٌ في ظاهره، لكنه في لبه سؤالٌ واحد يدور حول قابلية تحوّل الوعي وقدرته على أن يُفضي إلى تحوّلٍ في السياسة. وبين هذين الطرفين تمتدّ مساحةٌ شاسعة ومعقّدة، تتقاطع فيها بُنى المصلحة الإمبريالية مع السرديات الحضارية والهوياتية الكبرى، وتتشابك آليات الضغط المؤسسي مع حرارة الاستثمار النفسي الجمعي، وتتصادم أموالُ اللوبيات مع التحوّلات الديموغرافية والسياسية.

فما تسعى هذه الدراسة إلى فعله هو تشريح هذه المساحة. بمعنى آخر، يحاول البحث أن يتناول التحوّل الطارئ في الرأي العام الأمريكي بجدّيةٍ دون مبالغة وأن يقرأ حدوده دون الانزلاق نحو الإحباط. غير أنّ السؤال، بهذه الصياغة، يستأنف نفسه من نهاية مسارٍ طويلٍ من البحث في طبيعة العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية ذاتها: ما الأسس التي بُنيت عليها هذه العلاقة؟ وفي خدمة أيّ مصالح؟ وضمن أيّ رؤيةٍ للنظام السياسي العالمي؟ إذ إنّ القدرة على فهم ما يتغيّر رهينةٌ بفهم ما بُني أصلًا، وعلى أيّ أعمدةٍ قام. والمفارقة أنّ أدبيات هذه العلاقة، على وفرتها الهائلة، ظلّت تعيد إنتاج خطأين متناقضين. فهي تتأرجح بين اختزال العلاقة في عاملٍ واحدٍ يطغى على كلّ ما عداه، أو تقديمها بوصفها بداهةً تحتاج إلى تكريسٍ. وكلا الموقفين يُفضي، في النهاية، إلى الشيء ذاته، أي إلى عجزٍ عن رؤية العلاقة بوصفها نظامًا يستمد نفسه من عدة أبعاد دفعة واحدة.

تتوزع الأدبيات التي تتناول العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، على تنوعها الكبير، بين تيارات أساسية يتقاطع كل منها مع الآخر في نقاط معينة، لكنه يغادرها نحو استنتاجات مختلفة، ويعزو أسبابًا مغايرة لهذا الثبات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن القول، بلا مواربة، إن هذه الأدبيات ليست مجرد محاولات لتفسير العلاقة، بل هي نفسها جزء من الصراع السياسي الدائر حول مكانة دولة الاحتلال وموقعها في السياسة الخارجية الأمريكية. بمعنى آخر، تمثل هذه الأدبيات امتدادًا لهذا الصراع في الحقل الفكري والأكاديمي، أو انعكاسًا له في مستوى التنظير، أكثر من كونها نقاشًا معرفيًا محضًا. ويعد فهم هذه التيارات ومواطن قوتها وحدودها شرطًا أوليًا لأي قراءة ترفض الاختزال من جهة، والتلفيق من جهة أخرى.

التيار الأول، وهو الأوسع انتشارًا في الخطاب الأمريكي السائد ولدى صانعي السياسات، يرى في العلاقة شراكة طبيعية بين ديمقراطيتين تتقاسمان قيمًا جوهرية، وتواجهان تهديدات متماثلة. وفي هذا التأطير، ليست إسرائيل دولة ضمن قائمة الحلفاء، بل هي حليف ذو طبيعة خاصة، تجمعه بالولايات المتحدة رابطة تتجاوز حسابات المصلحة إلى ما يشبه الشراكة الوجدانية بين كيانين ينتميان إلى الروح ذاتها. ومن أبرز من صاغوا هذا الخطاب في أكثر صوره تطورًا دينيس روس، وآرون ديفيد ميلر، وغيرهم الكثيرون، إضافة إلى عدد من كتّاب مراكز الأبحاث المقربة من المؤسسة الأمريكية واللوبي الصهيوني في واشنطن الذين يقدمون إسرائيل بوصفها أصلًا استراتيجيًا وامتدادًا قيميًا ينبغي

حمايته، لما توفره من عائد استراتيجي، ولما تمثله من امتداد للقيم الليبرالية[1]. وتكمن مشكلة هذا التأطير في أنه يظهر التطابق من جهة، ويحجب مساحات التناقض من جهة أخرى، إذ أنه يضخم التقاطع الاستراتيجي ويقلل من تكاليفه، ويقدم العلاقة بوصفها نتيجة حتمية، بدلًا من تشريحها باعتبارها بناءً تاريخيًا منتجًا.

أما التيار الثاني، وهو ما أطلق عليه جون ميرشايمر وستيفن والت في كتابهما الصادر عام 2007 " اللوبي الإسرائيلي"، فيقدم الدعم الأمريكي لإسرائيل بوصفه انحرافًا عن المصلحة الأمريكية المثلى، مفروضًا بفعل شبكة منظمة من مجموعات الضغط الفاعلة في السياسة الأمريكية الداخلية.[2]

أما التيار الثالث، وهو الأكثر أهمية في السياق التحليلي لهذه الدراسة، فيؤطر العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية ضمن منطق الإمبراطورية وبنية الهيمنة الغربية في المنطقة العربية. ويتشعب هذا التيار بدوره إلى مقاربتين متكاملتين: المقاربة المادية–البنيوية، والمقاربة الثقافية–الأيديولوجية.[3] وما يجعله أساسيًا هو أنه يطرح الأسئلة التي تدور حول البنية العميقة للعلاقة، بما يمنحها ديمومة لا تتصل فقط بالتغيرات السياسية المباشرة. فالسؤال هنا لا يتمحور حول الشروط البنيوية التي جعلت هذا الدعم ضرورة سياسية مستمرة وإعادة إنتاج متواصلة؟ على المسار المادي، يضع نعوم تشومسكي، في أعماله المتعاقبة، العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية في قلب مشروع الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط وثرواته. فدولة الاحتلال، في هذه القراءة، تؤدي دورًا وظيفيًا داخل منظومة القوة الإمبريالية الأوسع. ويتمثل هذا الدور في المساهمة في صيانة وبناء نظام إقليمي يضمن استمرار النفوذ الغربي والوصول إلى الموارد الأولية على سبيل النفط والغاز الطبيعي، ويحول دون نشوء أي قوة إقليمية عربية أو إسلامية قادرة على تحدي هذا النظام أو إعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة والعالم الأوسع. وفي هذا السياق، يلتقي التيار البنيوي، المستمد في تحليلاته من أدوات ماركسية، مع التيار المؤيد لدولة الاحتلال على مستوى قبولهما بالدور الوظيفي والهام الذي تؤديه دولة الاحتلال في تمكين مشاريع الهيمنة في المنطقة العربية والإسلامية، وتدمير التيارات السياسية السيادية بمختلف أشكالها الأيديولوجية. ويقدم علي قادري تحويرًا مهمًا على هذه القراءة، إذ ينظر إلى دولة الاحتلال باعتبارها مستعمرة متقدمة في غرب آسيا، تؤدي وظيفة بنيوية في إنتاج شروط حرب دائمة تخدم منطق التراكم الرأسمالي العالمي.[4] فبالنسبة لقادري، تُفهم الحرب باعتبارها جزءًا من آلية اقتصادية–سياسية تُعيد إنتاج رأس المال عبر التدمير المنظم وإدارة الأزمات وتفتيت الدول وخلق الظروف السياسية لأشكال من الاستخراج التي تصب في مصالح الشركات العالمية دون القدرة على تحويل الوفرة في المقتدرات الطبيعية لدولة تمتلك عناصر نفوذ وقوة سياسية. ومن هذا المنظور، تصبح إسرائيل عنصرًا فاعلًا في اقتصاد سياسي للحرب، حيث تتقاطع الوظيفة العسكرية والأمنية مع مصالح الصناعات العسكرية وشبكات رأس المال العالمية.

أما على المستوى الثقافي، فيتم تصوير دولة الاحتلال على أنها قلعة أوروبية تمثل امتدادًا للذات الأوروبية في الشرق: محطةٌ للتحديث والترشيد في محيطٍ تصوّره هذه السردية على أنه متأخرٌ وعنيف. ويتكامل هذا مع ما أرساه باتريك وولف ولورنزو فيراتشيني في أدبيات

[1] Robert D. Blackwill and Walter B. Slocombe, *Israel: A Strategic Asset for the United States* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2011); Aaron David Miller, *The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace* (New York: Bantam Books, 2008); and Dennis Ross, *Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015).

[2] John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

[3] Ali Kadri, *Arab Development Denied: Dynamics of Accumulation by Wars of Encroachment* (London: Anthem Press, 2014); Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, updated ed. (Cambridge, MA: South End Press, 1999); Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Times Books, 1979); and Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Urbana: University of Illinois Press, 1986).

[4] Ali Kadri, *The Accumulation of Waste: A Political Economy of Systemic Destruction* (Leiden: Brill, 2023); see also Ali Kadri, *Arab Development Denied: Dynamics of Accumulation by Wars of Encroachment* (London: Anthem Press, 2014).

الاستعمار الاستيطاني المقارن، والتي تُبيّن أن المشاريع الاستيطانية الإحلالية تتماهى على المستوى البنيوي. فالمواطن الأمريكي الذي يجد نفسه مهيأً لفهم الإسرائيلي بوصفه «نفسه»، والفلسطيني بوصفه «الآخر الذي يقف في طريق المسيرة»، ما يعزز أن التعاطف والدعم لدولة الاحتلال صادران عن تشابهٍ بنيوي في الموقع، وعن قصصٍ متشابهة في إبادة الآخر الأصلاني[5]. بينما يقدم إدوارد سعيد، في كتابه *الاستشراق*، تشريحًا لعملية إنتاج الشرق بوصفه «آخر» يمثل نقيض هذا الغرب، وبهذا تظهر دولة الاحتلال كامتداد للأنا في مواجهة الآخر العربي والمسلم.[6]

يُضاف إلى هذه التيارات الثلاثة إسهامٌ رابع لا يُقارب العلاقة من منظور «الحليف» ولا من منظور «الوكيل»، بل من منظور الاستثمار النفسي وآلياته في إنتاج الدعم الحارّ الذي يتجاوز المصلحة العقلانية الباردة وحساباتها السياسية. ويُمثّل هنا نورمان فينكلشتاين في «صناعة الهولوكوست» الذي يُبيّن أنّ الذنب الغربي من الكارثة اليهودية لا ينتج تعاطفًا مع الضحايا عمومًا، بل ينتج تفويضًا سياسيًا خاصًا لإسرائيل يتضمّن في طيّاته آليةً لإقصاء الضحية الجديدة — الفلسطيني — من دائرة الأهلية الأخلاقية ذاتها.[7] كما تستحضر جوديث بتلر في «حياةٌ هشّة» سؤال «من يُحزَن عليه؟» بوصفه معيارًا لتوزيع القيمة الإنسانية في الخيال الغربي، مُشيرةً إلى أنّ الفلسطيني يقع تاريخيًا خارج دائرة من يستحقّون الحزن الجمعي الغربي.[8] وما يُفسّره هذا البُعد النفسي هو تحديدًا ما تعجز عنه المقاربات المادية والمؤسسية: الحرارة العاطفية التي ترافق الدعم وتجعله أكثر مناعةً من حسابٍ استراتيجي بارد، والشدّة الدفاعية غير المتناسبة التي تُقابَل بها أيّ محاولةٍ لمساءلة موقع دولة الاحتلال في الوجدان والنفس الغربية عموما.

تضعنا هذه القراءات وغيرها الكثير أمام حقيقة اضطلاع دولة الاحتلال بأدوارٍ مختلفة، تتقاطع فيها المصالح البنيوية وعمليات صياغتها — على مستوى الإدارة العامة لتدفّقات رأس المال — مع حلّ المسألة اليهودية على حساب الشعب الفلسطيني؛ وهو ما يتضمّن عقدة الذنب وخطاباتٍ متعددة حول معاداة السامية. كما تشير هذه القراءات إلى دور اللوبيات والنفوذ الهائل الذي تحظى به دولة الاحتلال داخل المؤسسات والبيروقراطيات المتعددة التي تشكّل الدولة الأمريكية. وبينما تعمل هذه العناصر مجتمعةً وتتحرّك في اتجاهاتٍ متعددة، فإنّ لكلٍّ منها وظيفته: فاللوبي يحافظ على التوافق السياسي في الداخل الأمريكي، في حين يؤدّي المنطق الاستراتيجي دورًا متجدّدًا في بناء ولاءاتٍ وامتداداتٍ تبدو بديهيةً على مستوى عمل المؤسسات الرسمية التي تدير السياسة الخارجية الأمريكية. وتُسهم الحرارة الوجدانية والنفسية في جعل التوفيق بين القيم الليبرالية والانتهاكات المتكررة لدولة الاحتلال يبدو منطقيًا في ظاهره، وتخلق أرضيةً من التماهي الأخلاقي والعاطفي تُحصِّن دولة الاحتلال من النقد، وتُعيد إنتاج صورتها بوصفها «ذاتًا» جديرة بالدعم. وبهذا تتضافر المصلحة البنيوية، والحساب الاستراتيجي، والرابطة الوجدانية في منظومةٍ واحدة يغدو فيها الدعم غير المشروط لدولة الاحتلال أمرًا يُفترَض سلفًا. وهذا ما يفسّر، من جهة، تأخّر أي تحرّك غربي عقب اقتراف دولة الاحتلال إبادةً جماعيةً منفلتةً لا تحاول إخفاء نفسها، بل تتباهى بفظائعها على الملأ. ورغم تشابك هذه العوامل بعضها ببعض، فإنّ الإبادة قد أفضت إلى تحوّلٍ عميق على مستوى الرأي العام الأمريكي، كما تُظهره استطلاعات الرأي، وكما تُظهره أيضًا النجاحات الانتخابية لمنتقدي دولة الاحتلال داخل الحزب الديمقراطي أساسًا.

---

[5] Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387–409, https://doi.org/10.1080/14623520601056240; Lorenzo Veracini, Lorenzo Veracini, *Israel and Settler Society* (London: Pluto Press, 2006).

[6] Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

[7] Norman G. Finkelstein, *The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering* (London: Verso, 2000)

[8] Judith Butler, *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence* (London: Verso, 2004).

التحوّل في الرأي العام

انطلاقًا من هذه الأطر النظرية المتعدّدة، تُحاول الدراسة الإجابة عن سؤالها الأساسي عبر مدخلٍ يربط التحوّلات في الوعي الأمريكي، أي عبر تحليل البيانات الكمية المتراكمة حول الرأي العام الأمريكي بين عامَي 2023 و2026، وقراءتها قراءةً نقدية تُقاوم الاستخدامَين المتعارضَين الشائعَين لها، أي دون الاحتفاء المبالغ فيه الذي يرى في كلّ رقمٍ جديد تحوّلًا حاسمًا، ودون الريبة المتعجّلة التي تُقلّل من دلالة ما يحدث في صلب الوجدان الأمريكي المتجدّد.

إنّ ما تكشفه الاستطلاعات الكبرى الصادرة عن مؤسساتٍ كغالوب وبيو ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية، إذا قُرئت في تسلسلها الزمني لا بصورةٍ مُنتقاة، ظاهرةٌ ذات أبعادٍ متعدّدة. ثمّة، أولًا، تحوّلٌ كمّي حقيقي في مستوى التعاطف الشعبي تجلّى في انقلاب مؤشر غالوب التاريخي في فبراير 2026، حين تجاوز تعاطف الأمريكيين مع الفلسطينيين للمرة الأولى في تاريخ المتابعة الممتدة لأكثر من عقدين تعاطفهم مع الإسرائيليين.[9] وثمّة، ثانيًا، تحوّلٌ نوعي في اللغة المُتداولة، إذ باتت مصطلحاتٌ كـ«جرائم الحرب» و«الإبادة الجماعية» تُتداول في الاستطلاعات الرسمية والتصريحات السياسية بمقدارٍ لم يكن مُتخيَّلًا قبل سنوات. وثمّة، ثالثًا، تحوّلٌ بنيوي في توزيع الدعم عبر الخطوط الحزبية والجيلية والدينية ما يشير إلى إعادة رسم خريطةٍ أعمق في مكانة دولة الاحتلال عند الجمهور الأمريكي من كونها حالة طارئة أو قابلة للتغيير.[10]

ورغم كلّ ذلك، ثباتٌ شبه كامل في مستوى السياسة، فالمساعدات العسكرية تتدفّق، والمواقف الدبلوماسية تتكرّر، والكونغرس يُصوّت، والحروب التي تريدها دولة الاحتلال تخوضها الولايات المتحدة. هذه الهوّة بين مستوى الوعي ومستوى السياسة هي بالضبط ما تسعى الدراسة إلى فهمه. فهي ليست دليلًا على أنّ الرأي العام بلا قيمة، كما يذهب المتشكّكون، ولا تُثبت أنّ الأمر مجرّد تأخّرٍ زمني ستلتحق فيه السياسة بالوعي حتمًا كما يُبالغ المتفائلون. إنّها دليلٌ على أنّ العلاقة بين الوعي الجمعي والسياسة لا تسير بخطٍّ مستقيم، بل تمرّ بمعيقات مؤسسية يجب تشريحها بذاتها كي يُفهم الأثر الحقيقي المحتمل للتحوّل. وتكتسب هذه الهوّة دلالةً مضاعفة حين نُدرك أنّ التحوّل المُسجَّل لم يطل الطيف الديمقراطي وحده — حيث الأرقام تكاد تُشير إلى انقلابٍ كامل في قاعدة الحزب — بل طال أيضًا، وهو الأشدّ دلالةً على المدى البعيد، قطاعاتٍ داخل اليمين الأمريكي ذاته تتضمن المستقلين الشباب وأجزاءً من الكتلة الإنجيلية التي كانت تُعدّ حتى وقتٍ قريب أكثر قطاعات الدعم رسوخًا وأشدّها مناعةً أمام إعادة المساءلة.[11] وحين يُضاف إلى ذلك الانقسام غير المسبوق في الرأي داخل المجتمع اليهودي الأمريكي نفسه، يغدو التحوّل ظاهرةً عابرةً للحدود الحزبية والدينية والجيلية في آنٍ واحد، وهو ما يجعل الإغراءَ بتصنيفه «تقلّبًا مزاجيًا» غير مقنعٍ أمام مجموع الشواهد.[12] بيد أنّ سؤالًا حاسمًا يظلّ قائمًا: ما الذي يتطلّبه تحويل هذا التحوّل في الوعي إلى ضغطٍ فعلي على السياسة؟ وفي أيّ نقطة يُصبح تراكم الرأي العام أكثر كلفةً على المؤسسة من مقاومته؟ وهل تملك القوى التي تحمل

---

[9] Gallup, "Israelis No Longer Ahead in Americans' Middle East Sympathies," February 27, 2026, https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx.

[10] Lama El Baz, "Democrats and Republicans Grapple with Internal Divisions on Israel," Chicago Council on Global Affairs, 2025 Chicago Council Survey, fielded July 18–30, 2025, https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/democrats-and-republicans-grapple-internal-divisions-israel.

[11] Shibley Telhami, "Young Republicans and Evangelicals Are Much Less Sympathetic with Israel than Older Ones. Why?," University of Maryland Critical Issues Poll, September 12, 2025، URL: https://criticalissues.umd.edu/feature/young-republicans-and-evangelicals-are-much-less-sympathetic-israel-older-ones-why

[12] Naftali Bendavid, Scott Clement, and Emily Guskin, "Many American Jews Sharply Critical of Israel on Gaza, Post Poll Finds," *Washington Post*, October 6, 2025, https://www.washingtonpost.com/politics/2025/10/06/jewish-americans-israel-poll-gaza/.

هذا التحوّل القدرةَ على بناء تحالفاتٍ انتخابية قابلة للترجمة في لغة تمويل الحملات وقوائم الناخبين ومعادلات الولايات المتأرجحة؟ وفي ظل هذه التحولات ما هو الممكن على المستوى الفلسطيني من عمل يخدم تسريع وتقليل الفجوة بين الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية؟

تنتظم هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية مترابطة. يُشيّد المحور الأول البنيةَ التحليلية التي يشتغل ضمنها كلُّ ما يليه: تشريحُ العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية على مستوياتها الأربعة — المادي والأيديولوجي والنفسي والمؤسسي — بما يُتيح فهمَ لماذا تملك هذه العلاقة هذا القدر من المناعة أمام التغيير، ولماذا يصطدم التحوّل في الرأي العام بعقباتٍ هيكلية متعددة تعقد التحول في الوعي إلى تحول في السياسة. ثمّ ينتقل المحور الثاني إلى التجلّيات الكمية والنوعية للتحوّل في الرأي العام، موثَّقةً عبر قراءةٍ منهجية للاستطلاعات الكبرى الصادرة بين عامَي 2023 و2026، مع تشريح ما وراءها من خرائط التوزيع الحزبي والجيلي والديني. أمّا المحور الثالث فيُعيد القضية إلى أصحابها، ويطرح السؤال الذي لا يُنتج تجنّبُه فهمًا حقيقيًا: ما الذي يتطلّبه الفلسطينيون لتحويل لحظةٍ نادرة من الانكشاف الأخلاقي العالمي إلى رافعةٍ سياسية فعلية؟ وما الذي يُعيقهم؟ وهل الإجابة في اتّجاهٍ واحد، أم في تقاطع أكثر من عامل في آنٍ واحد؟

تتّكئ هذه المحاور الثلاثة على افتراضٍ مزدوج يُشكّل العمود الفقري التحليلي للدراسة، وهو أنّ العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية بنيةٌ، وأنّ التحوّل في الرأي العام عمليةٌ تجري داخل هذه البنية وتضعها أمام توتّرٍ وتحدٍّ كبيرين، إلا أنّ البنية ما زالت قادرةً على التعامل معهما باستراتيجياتٍ مختلفة تتضمّن الاحتواء والتجريم والتمويل والإخفاء وإعادة ضخ رسائل سياسية داعمة لدولة الاحتلال في المساحات المرتبطة بالإعلام الرقمي. ورغم أنّها بنيةٌ صلبة، فإنّها ليست خارج مسارات التاريخ وتناقضاته. بالفعل، ما يجعل اللحظة الراهنة استثنائيةً هو أنّ ما يحدث اليوم يمسّ هذه البنية على مستوياتٍ متعدّدة في آنٍ واحد، بصورةٍ لم يُرَ لها مثيلٌ في العقود الماضية، وهذا بالضبط ما يجعل هذا البحث ممكنًا وضروريًا في الوقت نفسه.

الفصل الأول: تآكل بداهة الدعم لدولة الاحتلال

تبدأ قراءة هذه العلاقة من نقطةٍ سابقةٍ على وجود دولة الاحتلال، أي من الشرط الذي جعل المنطقة العربية حاضرةً في العقل الاستراتيجي والاستعماري الغربي قبل أن توجد إسرائيل بعقودٍ طويلة. فالأهمية الغربية للمنطقة لم تبدأ مع النفط، بل تراكمت عبر طبقاتٍ تاريخية متعاقبة. ففي المرحلة السابقة على الثورة الصناعية، استمدّت المنطقة مكانتها من موقعها الوسيط على خطوط التجارة الكبرى بين أوروبا وآسيا: طرق الحرير والتوابل، والممرّات البحرية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج، والمدن التجارية التي كانت تُصرَّف عبرها ثروات الشرق نحو الغرب. وإلى هذا البعد التجاري انضاف بعدٌ ثقافي–ديني عميق، إذ ظلّت المنطقة، بوصفها مهد الديانات التوحيدية ومسرح الصراع بين المسيحية والإسلام منذ الحروب الصليبية فتوسّع الدولة العثمانية في قلب أوروبا، حاضرةً في الوعي الغربي بوصفها «الآخر» القريب الذي يُعرَّف الغربُ في مقابله. ثم جاءت الثورة الصناعية لتُعيد تعريف هذه الأهمية على أسسٍ جديدة. فمع انتقال أوروبا إلى الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، ومع اكتشاف النفط في الخليج وتوطيد البريطانيين سيطرتهم على المنطقة لاحقًا، اكتسبت المنطقة دلالةً ماديةً مضاعفة، فهي من جهة مصدرٌ للموارد الطبيعية التي تُغذّي القدرات الصناعية الصاعدة، وهي في الوقت نفسه عقدة الطرق الملاحية واللوجستية التي تربط الغرب بالشرق الأدنى وبمستعمراته الآسيوية. بهذا المعنى، تراكبت في المنطقة طبقتان، أي طبقةٌ ماديةٌ جعلتها عقدةً حيويةً في شبكة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تُحدَّد عبرها موازين القوى بين الدول الصناعية الكبرى، وطبقةٌ رمزيةٌ جعلتها هاجسًا ثقافيًا وسياسيًا رافق بناءَ الغرب لصورته عن ذاته من خلال «آخرٍ» عربيٍّ وإسلامي.[13] وهذا التراكب بين المصلحة المادية والأسطرة الثقافية هو ما منح حضورَ المنطقة في العقل الغربي متانتَه وديمومتَه.

وحين انتقلت مركزية الهيمنة الغربية من لندن إلى واشنطن في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورثت الولايات المتحدة هذا الحرص الاستراتيجي مُضافًا إليه طموحها الخاص بوصفها قوةً إمبراطورية صاعدة تريد تنظيم العالم وفق مصالحها وحمايته بقدرةٍ عسكرية وسياسية واقتصادية متشابكة. ويحمل النفط في هذه القراءة دلالةً تتجاوز كونه سلعةً بين السلع، إذ يعمل أداةً لتنظيم السيطرة الدولية بامتياز، بمعنى أن من يملك القدرة على التأثير في تدفّقه يملك رافعةً على الحلفاء الأوروبيين واليابانيين، وورقةً في مواجهة المنافسين، وقدرة على خلق من هذا التحكم المباشر وغير المباشر رافعة لدعم عملته كالعملة الأساسية للتداول العالمي. ومن هنا فإنّ أيّ قوة إقليمية تستطيع تثبيت نفوذ الغرب في المنطقة تصبح تلقائيًا أصلًا في الحساب الاستراتيجي، بصرف النظر عن طبيعتها السياسية الداخلية أو مشروعية وجودها.[14]

ولهذا لم يكن مستغربًا أن تصبح دولة الاحتلال المقامة في فلسطين موضع تساؤلٍ حول دورها في ظلّ هذه المصالح الكبرى المرتبطة بتدفّقات رأس المال والسرديات الثقافية المتحرّكة داخل المنطقة العربية، خاصةً أنّ إقامة دولةٍ لليهود جاءت في ظلّ موجاتٍ من تحوّل اليهودي إلى «الآخر الداخلي» في أوروبا .فقد تمثّل الحلّ الصهيوني لهذه المسألة في التحوّل نحو حركةٍ استعماريةٍ خارجية، تزامن توقيت صعودها مع نجاح حركات التحرّر في العالم الثالث في نيل استقلالها من المراكز الاستعمارية، ومع اتّخاذ العالم شكلًا استعماريًا جديدًا[15].هذه

---

[13] جورج قرم، *تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب*. (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١١)

[14] حول النفط بوصفه محورًا للقوة الاستراتيجية في القرن العشرين، وانتقال هذا الحرص من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، انظر: Yergin Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (Schuster, 1991 & New York: Simon)؛ وحول البنية اللوجستية البحرية والموانئ ونقل المحروقات في شبه الجزيرة العربية بوصفها مكوّنًا جوهريًا للرأسمالية العالمية والسيطرة الغربية، انظر: Laleh Khalili, *Sinews of War and Trade: Shipping and Capitalism in the Arabian Peninsula* (London: Verso, 2020)؛ وحول النفط بوصفه رافعةً على الحلفاء ودعامةً لهيمنة الدولار، انظر: Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso, 2011), and David E. Spiro, *The Hidden Hand of American Hegemony: Petrodollar Recycling and International Markets* (NY: Cornell University Press, 1999 ,Ithaca).

[15] Tony Judt, "Israel: The Alternative ",*New York Review of Books* ,October 23, 2003.

المفارقة الزمنية صاغها تُوني جِدْت بوضوح حين رأى أنّ المشكلة ليست في كون إسرائيل «جيبًا أوروبيًا» في العالم العربي، بل في أنّها «وصلت متأخّرة» إذ استوردت مشروعًا انفصاليًا من طرازٍ يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر إلى عالمٍ تجاوزه نحو الحقوق الفردية والحدود المفتوحة والقانون الدولي، ومن هنا وصفُه إياها بأنّها «مفارقةٌ تاريخية» (anachronism). ما يعنينا هنا — وهو بالضبط ما يجعل دعم دولة الاحتلال يشغل هذا الموقع المضطرب الذي لا يستقيم له قرارٌ إلا بتدفّقٍ متواصلٍ من المرافعات الأيديولوجية والثقافية، ومن التبريرات الدائمة حول «الأصل الاستراتيجي» الذي يُفترض أنّها تمثّله — أنّ هذه المفارقة الزمنية تضع الدعم في مأزقٍ مزدوج. فهي، من جهة، تقتضي أن يتحوّل الدعم إلى بداهةٍ مكتملةٍ لا يطولها الشكّ ولا يُطرح فيها السؤال. وهي أيضا، من جهةٍ أخرى، بداهةٌ تحمل اضطرابها في صميمها، تعرف أنّها إن انفتحت على التفكيك انقلبت على بداهاتٍ أخرى صِيغت في لحظة تأسيس الإمبراطورية الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية. وهكذا يقيم الدعم في المسافة القلقة بين بداهةٍ يُراد لها أن تكون نهائية، ووعيٍ خفيٍّ بأنّ نهائيّتها مستعارةٌ ومهدّدة.

البداهة المُصنَّعة والمرتبكة

الأيديولوجيا عند ألتوسير أدهى من أن تكون منظومةَ أكاذيب تُفرَض على عقولٍ بريئة، كانت في غياب الخداع ستُدرك الحقيقة بوضوحٍ ناصع، فهي في معجمه ما يتيح استمرار البنى المادية وعمليات إعادة إنتاجها عبر الزمن عبر أجهزة الدولة المجتمع المدني المختلفة — المدرسة والكنيسة والإعلام وصناعة الترفيه والمخيال وغيرها — بحيث يشعر المرء، حين تمسّه، أنّه يتذكّر شيئًا كان يعرفه دائمًا. وغاية ما تبلغه الأيديولوجيا الناجحة تتجاوز الاقتناع، لأنّ الاقتناع يظلّ منفتحًا على إمكانية الشكّ والتساؤل.[16] بمعنى أعلى درجات الأيديولوجية الناظمة هو بلوغها مصاف البداهة: تلك اللحظة التي يتوقّف فيها الفرد عن التساؤل لأنّ ما أمامه صار في وعيه طبيعيًا. وبهذا المعنى بلغ دعم إسرائيل في الثقافة السياسية الأمريكية، في مرحلةٍ معيّنة، درجةً من الطبيعية الصلبة جعلته يُقيم في منطقة البداهة وإن حملت بذور ارتباكها. وهذه البداهة لم تتشكّل من تلقاء نفسها، بل شيّدتها ثلاث سردياتٍ كبرى ثبّتتها في الخيال الجمعي الأمريكي، تعمل كلٌّ منها على طبقةٍ مختلفة من التكوين: طبقة الذاكرة، وطبقة الحضارة، وطبقة النظام السياسي.

السردية الأولى هي سردية الكارثة، وهي التي تُرسّخ البداهة في طبقة الذاكرة الأخلاقية. فهي تحوّل الهولوكوست من حدثٍ تاريخيٍّ له محدّداته وسياقاته إلى أصلٍ معرفيٍّ وأخلاقيّ يمنح إسرائيل حصانةً سرديةً خارج المساءلة. وما تُنتجه هذه الآلية مفارقةٌ لاهوتية–سياسية بالغة الدقّة، بحيث تكون ضحيةُ الأمس صاحبةَ سيادةٍ غير مشروطة اليوم، أمّا ضحيةُ هذه السيادة فتُطرَح خارج الصورة الأخلاقية بكاملها، إذ تنغلق الرواية على المظلوم القديم وحده ولا تُبقي فيها موضعًا للمظلوم الجديد. ولذا يجد الفلسطيني نفسه، وهو يُقتل ويُهجَّر ويُحاصَر، في موضع من يُفسد اكتمال السردية، فحضوره مُزعجٌ لأنّ الاعتراف بمظلوميته يهدّد بنية التفويض المفتوح التي تمنحها المحرقة لدولة الاحتلال. وهنا تتكشّف الآلية الأولى للبداهة، بمعنى أنها تُدافع عن نفسها عبر إقصاء الشاهد الذي يُربك يقينها.

أما السردية الثانية فهي سردية الحضارة، وهي التي تُرسّخ البداهة في طبقة الانتماء الثقافي. فهي تضع إسرائيل في صورة مرآة الغرب في الشرق، ذلك «الغرب الصغير» المحاصَر في بحرٍ من التأخّر والعنف والتطرّف. وتشتغل هذه السردية فوق أرضية الاستشراق ذاته، كما رصد إدوارد سعيد آليات اشتغاله في تقسيم العالم إلى غربٍ عقلانيٍّ متقدّم وشرقٍ عاطفيٍّ متأخّر. وما تفعله في العمق هو ترجمة الاستعمار

[16] Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation)," in *Lenin and Philosophy and Other Essays*, trans. Ben Brewster (New York: Monthly Review Press, 1971), 127–86.

إلى لغة الحضارة حتى أضحى الإحلالُ شكلًا من أشكال التحديث لمنطقة تعاني من التخلف، وتغدو هنا المقاومةُ فائضَ عنفٍ غير عقلانيٍّ يصطدم بمنطق التاريخ الحضاري الذي يثبت دومًا تفوق الغرب. وما يمنح هذه السردية فاعليتها أنّها تُقدَّم بوصفها استنتاجًا من طبيعة الأشياء .فالأيديولوجيا الناجحة تأتي في هيئة مشاعرَ تُنسب إلى ذوقٍ وميلٍ طبيعيٍّ قبل أن تأتي في هيئة أطروحات منطقية متماسكة. وهنا تعمل البداهة عملها الثاني، أي إنها تُموّه أصلها السياسي بأن تتنكّر في زيّ الشعور الفطري.

وأمّا السردية الثالثة فهي سردية الديمقراطية، وهي التي تُرسّخ البداهة في طبقة النظام السياسي. فالقول إنّ إسرائيل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» يُقال في أغلب النقاشات الأمريكية كما تُقال الحقائق لا كما تُقال الدعاوى، فلا يُطلب عليه دليل. غير أنّ ما تُضمره هذه السردية أثقل مما تُظهره؛ فالديمقراطية الاستيطانية نظامٌ يُمارَس فيه الاقتراع والتمثيل داخل جماعةٍ تُعرِّف نفسها بالإقصاء، بحيث تُدار فيها سيطرةٌ عسكرية على ملايين بلا تمثيل. وهي بذلك ديمقراطيةٌ ناقصةٌ نقصانًا بنيويًا، لأنّ استمرارها الداخلي مشروطٌ بإبقاء من هم خارجها في موضع الإقصاء. والاستشهاد بها قيمةً مشتركة مع الولايات المتحدة يُفضي إلى مفارقةٍ فاضحة، فالولايات المتحدة نفسها ديمقراطيةٌ استيطانية قامت على إقصاءٍ مماثل، حتى وإن ادّعت اليوم تجاوز هذا الإقصاء بحقّ الأفارقة والسكّان الأصلانيين. وبمعنى آخر، تبدو دولة الاحتلال كأنّها تذكيرٌ للغرب بأصوله الاستعمارية والإبادية، وتبدو في الوقت نفسه حالةً تتضارب مع ادّعاءاتٍ سياسية مستجدّة حول تجاوز هذه الأصول نحو عالم تطغى فيه ادعاءات كونية حول الحقوق الطبيعية والإنسانية، وهي ادّعاءاتٌ تولّدت في خضمّ الحركات الاجتماعية والسياسية التي انتشرت في ستينيات القرن الماضي.

تلتقي هذه السرديات الثلاث وتتدافع مع بعضها البعض نحو نقطة واحدة، فكلٌّ منها يشتغل لكي تبقى البداهة مغلقةً على نفسها. غير أنّ الإغلاق التامّ يبقى معرّضًا للسؤال، فالبداهة هنا تحتاج إلى كمّ هائل من المرافعات الدائمة والتدفّقات الرمزية المتجدّدة ما يفضح حاجتها لهذه المرافعات وما يكشف عن هشاشةٍ في صميمها. إنّها بداهةٌ تعمل بشكل مستمر لأنّها ليست مستقرّة، وتُكرِّر تثبيت نفسها لأنّ ما تُثبّته قابلٌ دائمًا للانزلاق. وفي هذا الموضع بالذات يظهر الفلسطيني. لا يظهر بوصفه العنصر الذي يُربك المنظومة بمجرّد وجوده. فحضوره يكشف أنّ النقاش نفسه بُني على إخفائه. المظلوم الجديد يُذكّر سردية الكارثة بأنّ حصانتها الأخلاقية أُنتجت على حساب مظلومٍ آخر، والعربيُّ الذي يُقاوم يُذكّر سردية الحضارة بأنّ «تحديثها» كان إحلالًا وطردًا، والفلسطينيُّ المحروم من التمثيل يُذكّر سردية الديمقراطية بأنّ ديمقراطيتها قامت على استثنائه بنيويًا. وبهذا يغدو الفلسطيني، في كلّ طبقةٍ من طبقات البداهة، الشاهدَ الذي يُفسد اكتمالها، والزائدةَ التي لا تستوعبها الرواية دون أن تتكشف على تناقضها. ومن هنا يكتسب الفلسطيني موقعًا فريدًا، فهو عنصرٌ يملك القدرةَ على دفع الاضطراب المُضمَر إلى السطح. كلّما رفض أن يختفي، كلّما رفض أن يقبل الموضع الذي أُعِدّ له خارج الصورة، أرغم البداهةَ على أن تُظهر ما كانت تُخفيه، أرغمها على أن تُدافع عن نفسها صراحةً، وفي لحظة الدفاع الصريح تفقد البداهةُ بداهتها، إذ ما إن يُطلب من الطبيعيّ أن يُبرِّر طبيعيّته حتى يتحوّل إلى دعوى قابلة للنقض. وهذا هو الفعل الهدّام والفاضح في آن، بمعنى أن تُجبر منظومةً كاملة على النطق بما بُنيت على إسكاته. وقد كانت غزّة، بوحشيتها الموثّقة وبتزامنها مع لحظةٍ صار فيها الفلسطيني حاضرًا في الصورة هي المختبر الذي تحقّق فيه هذا الانكشاف على أوسع نطاق.

من الهامش إلى صندوق الاقتراع

في خضمّ الإبادة على قطاع غزة، بدأت بعض مظاهر التحوّل في الوعي الأمريكي تُفضي إلى آثارٍ في السياسة. فقد تضافرت سلسلةٌ متعاقبة من الأحداث الانتخابية مع أزماتٍ متأصّلة وحركاتٍ اجتماعية، أدّى كلٌّ منها دورًا مختلفًا في دفع عجلة الانزلاق في هذه البداهات. وقد تراكمت هذه الأحداث داخل البنيان السياسي الأمريكي حتى صار يصعب ردّها إلى الصدفة أو المزاج العابر. وبالفعل، أسهم كل حدثٍ منها في رسم منحنى انزلاقٍ بطيء: انزلاق البداهة في دعم دولة الاحتلال من طورٍ كانت فيه بداهةً غير مستقرّة إلى طورٍ تقترب فيه من التفكّك شبه الكامل.

كان الحدث الأول هزيمة كامالا هاريس في 2024 ودرسها المرتبط بالإبادة. فقد اتّسعت الهوّة بين موقفها من غزة وموقف قاعدة الحزب إلى حدٍّ بلغ فيه التأثيرُ الانتخابي الملموس ما لا يمكن تجاهله في أيّ تقييمٍ جادّ للهزيمة التي مُنيت بها. وكان أحد أسباب هذه الهزيمة التناقض بين حزبٍ يرفع شعار حقوق الإنسان وحماية المدنيين، ودعمِه بلا قيدٍ ولا شرط إبادةً تنتهك بصورةٍ صارخة القوانين التي يدّعي الدفاع عنها. وهذا التناقض استعصى على الإدارة بالصياغات اللفظية التقليدية، حين تُواجَه عبارةٌ كـ«نطالب إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي» بصورٍ يومية لأطفالٍ لم يمتثل القانونُ في حمايتهم. ففي ميشيغان، حيث أكبر تجمّعٍ للأمريكيين العرب في البلاد، بلغت حملة «غير مُلتزم» (Uncommitted) أرقامًا فاقت توقّعات منظّميها، إذ تضمّنت أكثر من مئة ألف صوتٍ ذهب إلى خانة «غير ملتزم» في التمهيدية، متجاوزًا الهامش الذي خسرت فيه هاريس الولاية لصالح ترامب في الانتخاب العام. والحساب الصارم يُشير إلى أنّ غزة كانت عاملًا في خسارة ولاياتٍ متأرجحة حاسمة.[17] ويُكمل الصورةَ سلوكُ الشباب الأمريكي، فالفجوة الجيلية في دعم هاريس كانت أوسع من المتوقّع، وتُشير استطلاعاتٌ كثيرة إلى أنّ غزة كانت من الأسباب الرئيسية في فتور حماس الشباب الليبرالي للتصويت، إذ إنّهم إمّا امتنعوا أو صوّتوا لأطرافٍ ثالثة.[3] لكنّ الاستجابة الديمقراطية للدرس جاءت بالإنكار. فقد آثر كثيرٌ من قادة الحزب تفسير الهزيمة بالاقتصاد والديموغرافيا وأداء الحملة، متجنّبين التكلفة الانتخابية لسياسةٍ وجدها كثيرٌ من الناخبين متناقضةً مع مبادئ الحزب المُعلنة.[18] وهذا الإنكار بذاته أول إشارةٍ إلى موقع اللوبي في المعادلة، فالمؤسسة الديمقراطية مقيَّدةٌ بشبكة التمويل وعلاقات النخبة على نحوٍ يجعل المراجعة الصريحة مُكلفةً في الحساب الفوري حتى حين تكون ضرورةً في الحساب البعيد. فالبداهة هنا لم تعد تعمل بوصفها اقتناعًا في الرؤوس بقدر ما صارت تعمل بوصفها إكراهًا في البنية.

أمّا الحدث الثاني فكان انتصار زُهران ممداني في الانتخابات التمهيدية لبلدية نيويورك 2025 ثمّ في الانتخاب العام. وما جرى أثبت أنّ فلسطين لم تعد قضيةً يُحترَق المرشّح بمجرّد إبداء الدعم لها. فقبيل خريف 2023، كان الاعتقاد السائد في الدوائر الديمقراطية النيويوركية أنّ أيّ مرشّحٍ يُعرف بقربه من القضية الفلسطينية لا يملك حظًّا جادًّا في مدينةٍ ذات ثقلٍ يهودي انتخابي بارز. وقد حطّمت انتخابات

[17] See: Halah Ahamd, "Depressing the Vote: Genocide and the 2024 US Presidential Race," Al-Shabaka, February 25, 2025, https://al-shabaka.org/briefs/depressing-the-vote-genocide-and-2024-us-presidential-race/ (estimating Democrats lost roughly 422,000 swing-state votes to demobilization). Note that this reading is contested and some analysts weight the economy more heavily. See Brooke Anderson, "Did Gaza Cost Kamala Harris the 2024 Election?," *New Arab*, February 24, 2026, https://www.newarab.com/news/did-gaza-cost-kamala-harris-2024-election.

[18] On the Democratic establishment's own post-election finding that Gaza support was a "net negative," see Marc Rod, "Internal DNC Review Finds Israel Backing Cost Harris Votes," *Forward*, February 23, 2026, https://forward.com/fast-forward/807082/democrats-review-election-gaza-israel/.

2025 هذا الاعتقاد. فقد جسّد ممداني بنجاحه وتاريخه الذي ربطه بسنواتٍ من النشاط في إعلاء قضية فلسطين أنّ هذا الرابط لربما كان سببًا جزئيًا في فوزه، أو أنّه على الأقلّ لم يُشكّل عبئًا قاتلًا. أي إنّ البداهة القديمة، «مسّ فلسطين يُهلك»، فقدت هي الأخرى بداهتها.

على أنّ قراءة ممداني تستدعي حذرًا. فهو لم يخض السباق كمرشّحٍ قدّم دعمًا كاملًا للقضية الفلسطينية، بل تضمّنت حملته إشاراتٍ تطمينية نحو بعض الحساسيات الليبرالية الصهيونية، وتجنّبت صياغاتٍ كان سيختارها ناشطو حركة التضامن. وهذا التحفّظ التكتيكي أثار قلقًا في الأوساط التي بنت جزءًا من النضال الفلسطيني داخل أمريكا، بمعنى أنّ الوصول إلى قوة سياسية في الولايات المتحدة يتطلّب تنازلاتٍ رمزية وسياسية ومراعاةً للمشاعر الليبرالية الصهيونية. وهذا ما يمكن أن نسمّيه هنا ديالكتيك الاستيعاب، أي حين يعجز النظام عن إسكات صوتٍ ما فيسعى إلى تليينه وإعادة تأطيره بحيث يدخل القاموس السياسي السائد مجرّدًا من حدّته الجذرية.

أما الحدث الثالث، والأشدّ دلالةً على انتقال التحوّل من المدن المركزية إلى عمق الخارطة الاقتراعية في الولايات المتأرجحة كان انتصار عبدول السيد (Abdul El-Sayed) في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية لمقعد مجلس الشيوخ عن ميشيغان في الرابع من أغسطس 2026. فقد تغلّب الطبيب التقدّمي بفارقٍ ضيّق على المرشّحة المدعومة من مؤسسة الحزب، النائبة هيلي ستيفنز، رغم إنفاقٍ خارجيٍّ تجاوز ستين مليون دولار تصدّرته «أيباك» بأكثر من ثلاثين مليونًا لدعم منافسته. والسيد يصف ما يجري في غزة بالإبادة الجماعية، ويُحاجّ بأنّ ما يُنفَق على حروبٍ تخدم إسرائيل ينبغي أن يُستثمر في الصحّة والسكن داخل أمريكا سيغدو، إن فاز في نوفمبر، أول عضو مسلم في مجلس الشيوخ. وحين يُلقّبه الجمهوريون بـ«ممداني الغرب الأوسط»، فإنّهم من حيث لا يقصدون يُثبّتون في الوعي العام أنّ ما جرى في نيويورك لم يكن استثناءً محلّيًا بل نمطًا آخذًا في التمدّد.

هذه الأحداث الثلاثة يصحبها فوز موجة من الديمقراطيين المؤيدين لفلسطين ترسم منحنى انزلاقٍ واحدًا: بداهةٌ كانت تحكم السلوك الانتخابي الديمقراطي دون أن تُقال، أخذت تتزحزح من موقع الشرط الصامت إلى موقع المسألة المتنازَع عليها.

اللوبيات: آليةٌ في نهاية المسار

وهنا يمكن أن نُؤطّر الحديث عن اللوبيات دون أن نقع في الخطأين المتناقضين: خطأ المبالغة الذي يجعلها المسبّبَ الأوحد، وخطأ التهوين الذي يجعل من وجودها هامشًا في سرديات البنى ومصالحها الكبرى. فاللوبي آليةٌ تُحوّل الدعم الأمريكي لإسرائيل من حاجةٍ بنيوية إلى سياسةٍ مُبلوَرة وإجراءٍ تشريعي ومُخصَّصاتٍ في الموازنة. إنّه يشتغل في تربةٍ خصبة لم يُعِدّها وحده، ويحصد منها بكفاءةٍ عالية.

ما يُسمّى اللوبي الإسرائيلي شبكةٌ من المنظمات ذات أجنداتٍ متقاطعة، تتضمّن أيضًا شخصياتٍ وعلاقات قربى مع مراكز القوة في الولايات المتحدة. في مركز هذا اللوبي تحلّ «أيباك» التي تعمل ضمن القانون الأمريكي لتمويل الحملات الانتخابية وتنظيم التأثير على المشرّعين وعلى عمليات التشريع نفسها. وحولها طيفٌ واسع من منظمات دينية ومراكز أبحاث وجمعيات صهيونية تمتدّ توجّهاتها من أقصى اليمين حتى بعض أجنحة اليسار الليبرالي الأمريكي. يعمل هذا المجمَّع عبر ثلاث آليات رئيسية. أولاها ربط الدعم لإسرائيل بالتمويل الانتخابي بما ينشئ بيئةً تُيسّر بعض المواقف وتُصعّب أخرى. وثانيتها إنتاج تكاليف وعقباتٍ اجتماعية ومهنية للمعارضة، عبر ربط النقد بتهمة معاداة السامية الباهظة الكلفة في الثقافة السياسية الأمريكية، وإن بدأت هذه الاتهامات تتآكل. وثالثتها احتلال مراكز إنتاج المعرفة لجعل موقف اللوبي هو الموقف المعقول.

يشتغل اللوبي لأنّ ما يُنتجه منسجمٌ مع مصالح قائمة وسرديات سابقة؛ فهو يدخل في عملية صياغة المصالح الأمريكية، لكنّه يفعل ذلك ضمن توافقٍ عام على هذه المصالح أساسًا. وأكثر ما يكشف هذه الحقيقة المحطاتُ التي يتراجع فيها تأثيره، حين يصبح التناقض بين الموقف الذي يروّجه وبين المشاعر العامة الجارفة كبيرًا جدًا، كما بدأ يتجلّى في مرحلة ما بعد الإبادة في غزة، إذ اقتصر دور اللوبي على إبطاء هذا التحوّل وإرهاقه قبل تبلوره.

غير أنّ ثمّة بُعدًا في أزمة الدعم الأمريكي لإسرائيل لا تُحيط به الأدواتُ التقليدية لتحليل الأيديولوجيا والمصلحة، بُعدًا يمكن تسميته مأزقَ الهيمنة حين تُفرط في إعادة إنتاج نفسها. فالهيمنة الناجحة، بمعنى غرامشي، تتحوّل من خطابٍ إلى شيءٍ طبيعي، ومن شيءٍ يُقال إلى شيءٍ يُشعَر به.[19] أمّا الهيمنة التي تُخفق في هذا التحوّل، وتُرغَم على إعادة إنتاج نفسها صراخًا وإلزامًا واتهامًا، فتدخل منطقة هشاشةٍ يُعادل فيها التكرارُ الاعترافَ الضمني بالإخفاق. وهذا بالضبط ما بدأ يحدث للمنظومة الخطابية المدافعة عن إسرائيل في الفضاء الأمريكي. فالآلة التي صُمِّمت تاريخيًا لإسكات النقد باتت، في مرحلة ما بعد غزة، تُنتج من القلق والرهاب والاتهام ما يُشير بذاته إلى أنّها فقدت ثقتها بطبيعيّة الموافقة. وما يمكن قوله عقب انتخابات نيويورك ووصول ممداني ليصبح عمدة المدينة إنّ الرسالة لم تعد مُقنِعة. فحين يُوصَف كلّ طالبٍ يرفع يافطةً بالإرهابي، وكلّ صحفيٍّ يُسائل بمعاداة السامية، وكلّ سياسيٍّ يتردّد بالخيانة، ينقلب المنطق ويضحي الحجم الهائل للاتهامات شاهدًا على أنّ الاتهام لم يعد يكفي.[20]

وقد بلغ هذا الإفراط الأيديولوجي حدًّا بدأت فيه أدوات ضبط الخطاب تعمل ضدّ نفسها. فتهمة معاداة السامية، التي كانت تُوجَّه بكامل ثقلها الأخلاقي والمهني نحو صوتٍ واحدٍ هنا وصوتٍ هناك، فقدت كثيرًا من وطأتها حين أُطلقت في آنٍ واحد على ملايين المحتجّين، وعلى عشرات المنظمات الحقوقية، وعلى أعضاءٍ في الكونغرس، وعلى رؤساء جامعات، وعلى جمعياتٍ يهودية رفضت بدورها خطاب الحكومة الإسرائيلية. بمعنى آخر، حين يصير كلّ شيءٍ تهديدًا لا يبقى شيءٌ تهديدًا، فالتضخّم في الاتهام يحمل في داخله بذرة تراجعه.[21]

وبهذا المعنى يمكن القول إنّ التحوّل الجاري في الوعي الأمريكي يعود إلى حدٍّ بعيد إلى إسرائيل ذاتها، إلى إصرارها على الاستثنائية وعلى التمركز في كلّ خطابٍ أخلاقي وعلى مطالبة كلّ فاعلٍ سياسي بتقديم أوراق اعتماده في الولاء، أكثر مما يعود إلى حملات المناصرة للقضية الفلسطينية وحدها. هذا الإصرار حوّل ما كان بداهةً إلى عبءٍ كبير، فما كان يُؤدَّى بيسرٍ كأمرٍ طبيعي بات يُؤدَّى بضيقٍ ظاهرٍ كفريضةٍ مُرهِقة. والفريضة المُرهِقة تُنتج امتثالًا خائفًا لا موافقةً طوعية، والامتثال الخائف هشٌّ بطبيعته لأنّه أوّل ما يتصدّع حين تتراجع الكلفة. وهذا ما يسير في قلب السياسة الأمريكية، فبينما بدأت الانتصارات في الانتخابات لأصوات مؤيدة لفلسطين تزداد، يتسارع أيضًا توظيف الأدوات ذاتها التي وظفها اللوبي من نشأته، فحملات التمويل تتضخم والاتهامات تتضخم وحملات التأثير تزداد والتي تستطيع مجتمعة تأخير هذه التحولات ومنعها من الوصول لمركز صنع القرار الأمريكي.

[19] Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. and trans. Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971), esp. 12–13, 323–33 .

[20] Neve Gordon, "The Weaponisation of Antisemitism: The Jewish Chronicle and the Production of a Moral Panic," *Media, Culture & Society* (2026), https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/01634437251375360.

[21] Gramsci's "crisis of authority" or interregnum — see Gramsci, *Prison Notebooks*, 275–76 ("the crisis consists precisely in the fact that the old is dying and the new cannot be born"); and Stuart Hall, "Gramsci and Us," in *The Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left* (London: Verso, 1988).

أمريكا أولًا أم إسرائيل أولًا؟

غير أنّ أشدّ ما يُميّز اللحظة الراهنة عن سابقاتها هو المكان الذي بدأ ينشأ فيه الشكّ في العلاقة بين دولة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية، أي في قلب اليمين الأمريكي ذاته. وهذا هو التحوّل الأكثر عمقًا والمتصاعد بدوره. فبينما يأتي التحوّل على مستوى الجمهور الديمقراطي بعد التأثّر بسنين من الدور الثقافي الفاعل للفلسطيني نفسه، وبعد نشأة حركات اجتماعية تطالب بتحوّلات جذرية على مستوى الاقتصاد وعدالته، خاصة عقب حملة بيرني ساندرز المؤثّرة في العام 2016، ظلّ الحزب الجمهوري تاريخيًا الحصن الأكثر ثباتًا في الدعم اللامشروط لإسرائيل.

استند هذا الثبات إلى ائتلافٍ أيديولوجي هجين يشمل الإنجيليين الذين يدعمون إسرائيل لأسبابٍ لاهوتية، والمحافظين الكلاسيكيين الذين يرون فيها حصنًا في مواجهة الإسلام السياسي والتمدّد الإيراني، والمحافظين الجدد الذين صاغوا بعد الحادي عشر من سبتمبر رؤيةً تُماهي بين أمن إسرائيل وأمن أمريكا. غير أنّ صعود تيار "أمريكا أولًا" أحدث في هذا الائتلاف شقًّا عقديًا عميقًا، لأنّ منطق "أمريكا أولًا" حين يُطبَّق بجدّية يُنتج بالضرورة سؤالًا محرجًا، أي ما الذي تُقدّمه إسرائيل لأمريكا مقابل ما تأخذه منها؟

صعد في هذا المضمار صوت تاكر كارلسون، الذي دفعه فهمه الحادّ لمنطق الانتماء الشعبوي إلى مسافةٍ أبعد مما يُتيحه الخطاب الجمهوري المعتدل. فحين سأل على الهواء مباشرةً، أمام السيناتور تيد كروز، عن معنى أن يتصرّف كالمدافع الأول عن مصالح دولةٍ أجنبية بينما تتداعى جسور أمريكا وتفيض حدودها، كان يستدعي منطقًا قديمًا في الثقافة الأمريكية اليمينية، وهو المنطق القائل إنّ كلّ تحالفٍ خارجي يجب أن يُقدَّم حسابه في نهاية المطاف أمام محكمة المصلحة الأمريكية الصرفة. وتكمن لفتةُ هذه المداخلة في الصمت الذي قابلها به كروز بقدر ما تكمن في جرأتها.[22] ويُمثّل كارلسون، على أهمية مواقفه في فتح المساحة الخطابية، النسخةَ الأكثر تحفّظًا في هذا التيار. فنيك فوينتس، أحد أبرز منظّري اليمين البديل الشعبوي، ذهب إلى صياغةٍ أشدّ صرامة، إذ يُحاجّ باستمرار بأنّ الدعم الأمريكي لإسرائيل تعبيرٌ عن هيمنةٍ داخلية تجعل السياسة الأمريكية تخدم مصالح جماعةٍ ليست هي الشعب الأمريكي بتعريفه القومي–الإثني.[23] وتُمثّل كانديس أوينز زاويةً ثالثة في هذا المشهد اليميني المتشقّق، فهي تنطلق من موقع المحافظة على القيم المسيحية لتطرح سؤالًا لم يكن مطروحًا في الفضاء الإنجيلي التقليدي، وهو هل يتوافق الدعم السياسي لإسرائيل فعلًا مع دعم المسيحيين هناك؟ هذه الأسئلة تشقّ مساحةً داخل الخيال الديني المسيحي ذاته، وهي مساحةٌ كانت مُغلَقةً تمامًا قبل غزة.[24] وهو ما يُفسّر أنّ بيانات الرأي العام في 2025 أظهرت للمرة الأولى تراجعًا ملحوظًا في الدعم لإسرائيل داخل الكتلة الإنجيلية دون الخامسة والثلاثين، وهو رقمٌ كان يُعدّ من المحرّمات التحليلية إلى وقتٍ قريب.

ويجمع هذه الأصوات الثلاثة في السياق التحليلي أنّها جميعًا دليلٌ على أنّ الصراع بات داخل اليمين نفسه. وهذا الصراع الداخلي هو ما يمنحه أهميةً استراتيجية أكبر، فحين تتصدّع بنية الدعم من الداخل، في مركز الحزبين، تبدأ فلسطين أيضا في الظهور بين أنقاض تآكل

[22] On the Carlson–Cruz confrontation of June 2025, in which Carlson pressed Cruz over AIPAC and US backing of a foreign state's wars, see Melissa Quinn, "Tucker Carlson Spars with Ted Cruz on Israel-Iran Strikes: 'You Don't Know Anything about Iran,'" CBS News, June 18, 2025, https://www.cbsnews.com/news/tucker-carlson-spars-with-ted-cruz-on-israel-iran-strikes/; and Ian M. Giatti, "Ted Cruz Cites Genesis 12:3 as 'Personal Motivation' for Supporting Israel in Heated Tucker Carlson Interview," *Christian Post*, June 19, 2025, https://www.christianpost.com/news/ted-cruz-cites-genesis-123-for-support-of-israel.html.

[23] "Nick Fuentes: 'The Jews Are Destroying This Country Because the Country Doesn't Want to Support Israel Anymore,'" Media Matters for America, November 6, 2025, https://www.mediamatters.org/white-nationalism/nick-fuentes-jews-are-destroying-country-because-country-doesnt-want-support.

[24] Candace Owens Clarifies Stance on Antisemitism and Christianity," *EEW Magazine*, June 13, 2024, https://www.eewmagazineonline.com/latest-news/2024/6/13/faith-and-culture-wars-candace-owens-clarifies-stance-on-antisemitism-and-christianity

الدعم لدولة الاحتلال كقضية يجب التعاطي معها بجدية. والتحوّل في خريطة اليمين الأمريكي متصاعدٌ ويُفضي إلى تشقّق متسارع، فحين يلتقي نقدٌ ناشئٌ من معاداة السامية اليمينية ونقدٌ ناشئٌ من تيارات العدالة الاجتماعية اليسارية في تشكيكٍ مشترك في مركزية إسرائيل — وإن من موقعين لا يجوز الخلط بينهما أخلاقيًا وسياسيًا — دلّ ذلك على أنّ الضغط على البداهة بات يأتي من كلّ الاتجاهات، لا من زاويةٍ واحدة يسهل احتواؤها.

خاتمة: الجدار بدأ بالتصدع

يتبيّن ممّا سبق أنّ دعم دولة الاحتلال في الثقافة السياسية الأمريكية لم يكن يومًا بداهةً مستقرّة، بل بناءً مُصنَّعًا احتاج على الدوام إلى صيانةٍ مستمرّة كي يبدو طبيعيًا. فالسرديات الثلاث — الكارثة والحضارة والديمقراطية — شيّدت هذه البداهة على طبقات الذاكرة والثقافة والنظام السياسي، واللوبي حرسها وأبطأ انزلاقها، والاستثمار النفسي منحها حرارتها. غير أنّ ما كشفه هذا الفصل أنّ هذه المنظومة، على تماسكها الظاهر، ظلّت تحمل في صميمها اضطرابها الأصلي، خاصة مفارقةً زمنية جعلت مشروعًا استيطانيًا يتأسّس في لحظة تصفية الاستعمار المباشر، وتناقضًا بنيويًا بين ما تدّعيه المنظومة وما تُخفيه لتستقيم لها هذه الدعاوى. وحين تتضافر أحداث الانتخابات المتعاقبة — هزيمة هاريس، وفوز ممداني، وانتصار السيد على مالٍ تجاوز الستين مليونًا — مع التشقّق داخل اليمين ذاته، ومع تآكل قدرة تهمة معاداة السامية على الإسكات، يتّضح أنّ الضغط على البداهة بات يأتي من كلّ الاتجاهات في آنٍ واحد. لم يعد الأمر خلافًا بين يمينٍ ثابت ويسارٍ ناقد، بل صار صدعًا يخترق الطيفين معًا، وينفذ إلى قلب الحزبين.

وهذا بالضبط ما يجعل اللحظة الراهنة مختلفةً عمّا سبقها، بمعنى أنّ البداهة لم تعد تُقاوَم من زاويةٍ واحدة يسهل احتواؤها. على أنّ هذا التصدّع لم يبلغ عتبة الانهيار. فالجدار يتشقّق ولمّا ينهر، واللوبي ما زال قادرًا على إبطاء التحوّل وإرهاقه ومنعه من الوصول إلى مركز صنع القرار، والبنية ما زالت تملك من أدوات الاحتواء والتجريم والسيطرة على المفاصل الإعلامية ما يكفي لتأجيل الحساب. لكنّ ما يُميّز هذه المرحلة أنّ ما يُشقّق البداهة يأتي أيضًا من إصرار دولة الاحتلال ذاتها على الاستثنائية وعلى إنتاج ما يفضح تناقضها. فالإبادة في غزّة، بوحشيتها الموثّقة وكلفتها الدولية المتراكمة، أدّت من العمل في تفكيك البداهة ما عجزت حركات المناصرة عن بلوغه عبر عقود.

الفصل الثاني: التحوّل في الرأي العام الأمريكي تجاه فلسطين

ثمّة ميل إلى قراءة الأرقام المتعلقة بالرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بصورة انتقائية، بما يؤدي إلى تأكيد المواقف المسبقة. ويظهر ذلك في اتجاهين متعاكسين: المبالغة في دلالة التحول واعتباره مؤشرًا على تغير سياسي وشيك وحتمي، أو التقليل من أهميته واعتباره تغيرًا مؤقتًا في اتجاهات الرأي العام. كلا التفسيرين يتجاهل ما يمكن أن توضحه البيانات عند قراءتها ضمن سياقها الزمني والسياسي.

تشير نتائج استطلاعات الرأي الكبرى، عند النظر إليها عبر فترة زمنية ممتدة، إلى وجود تحول فعلي في مواقف الرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية. ولتحديد حجم هذا التحول، من الضروري مقارنته بمستوى التأييد السابق. فقبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أظهرت بيانات غالوب السنوية أن 54% من الأمريكيين كانوا يتعاطفون مع الإسرائيليين، مقابل 31% مع الفلسطينيين.[25] وغالبًا ما استُخدمت هذه النسب للدلالة على وجود دعم شعبي واسع للموقف الأمريكي التقليدي تجاه إسرائيل. لكن التركيز على هذه النتيجة وحدها يخفي اختلافات مهمة بين المجموعات السياسية، كما يخفي التغيرات التي ظهرت في السنوات السابقة.

فقد بدأ الديمقراطيون، على الأقل منذ عام 2017، في إظهار مواقف أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تراجع تأييدهم لبنيامين نتنياهو، بنحو خمس عشرة نقطة مئوية بين عامي 2017 و2024[26]. وهذا يشير إلى أن التحول الذي ظهر بوضوح أكبر بعد اندلاع حرب غزة لم يبدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وإنما جاء في سياق اتجاه سابق، ساهمت الحرب في تسريعه وتعزيزه وتعميقه خاصة في القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي. إنّه بكلمةٍ أخرى تحوّلٌ موثَّق في مستوى الضمير الجمعي كان قد بدأت مفاعيله منذ مدة طويلة وتسارع منذ إقدام دولة الاحتلال على الإبادة الجماعية كسياسة. لفهم حجم ما تغيّر يجب البدء مما كان.

تتضح سرعة هذا التحول على مستوى الجمهور الأمريكي العام أيضًا، خاصة عند مقارنة بيانات فبراير/شباط 2023 ببيانات فبراير/شباط 2026. ففي غضون ثلاث سنوات فقط، شهدت اتجاهات التعاطف لدى الأمريكيين تغيرًا واضحًا. ففي فبراير/شباط 2025، انخفضت نسبة المتعاطفين مع الإسرائيليين إلى 46%، وهي أدنى نسبة تُسجّل خلال خمسة وعشرين عامًا من القياس السنوي، في حين ارتفعت نسبة المتعاطفين مع الفلسطينيين إلى 33%، وهي أعلى نسبة تُسجّل حتى ذلك الوقت.[27] وفي فبراير/شباط 2026، تجاوز التعاطف مع الفلسطينيين، للمرة الأولى في تاريخ استطلاعات غالوب التي تمتد لأكثر من عقدين، التعاطف مع الإسرائيليين، إذ بلغ 41% مقابل 36%.[28] ويشير هذا التحول إلى تغير مهم في اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، بعد سنوات ظل فيها التعاطف مع الإسرائيليين متقدمًا بصورة واضحة على التعاطف مع الفلسطينيين.

ولا تقتصر هذه التحولات على مؤشر التعاطف، بل تمتد أيضًا إلى المواقف من العمليات العسكرية لدولة الاحتلال في غزة. ففي يوليو/تموز 2025، أظهر استطلاع غالوب أن 32% فقط من الأمريكيين يؤيدون هذه العمليات، في حين تجاوزت نسبة المعارضين لها 55% في

[25] Lydia Saad, "Democrats' Sympathies in Middle East Shift to Palestinians," Gallup, March 16, 2023, https://news.gallup.com/poll/472070/democrats-sympathies-middle-east-shift-palestinians.aspx.
[26] Associated Press, "A New Gallup Poll Shows How Americans' Sympathies Have Shifted in the Israeli-Palestinian Conflict," February 27, 2026.
[27] Megan Brenan, "Less Than Half in U.S. Now Sympathetic Toward Israelis," Gallup News, March 6, 2025, https://news.gallup.com/poll/657404/less-half-sympathetic-toward-israelis.aspx.
[28] Gallup, "Israelis No Longer Ahead in Americans' Middle East Sympathies," Gallup News, 2026, https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx.

مارس/آذار 2024.[29] وفي السياق نفسه، أظهرت بيانات مركز بيو للأبحاث في سبتمبر/أيلول 2025 أن 59% من الأمريكيين يحملون نظرة سلبية تجاه الحكومة الإسرائيلية، مقارنة بـ 43% في عام 2022.[30] وتشير هذه الأرقام إلى أن تراجع التأييد لدولة الاحتلال لم يقتصر على مؤشر واحد، بل ظهر في عدد من المؤشرات المرتبطة بالمواقف تجاه الحكومة الإسرائيلية والعمليات العسكرية في غزة.

غير أن الأرقام الإجمالية تخفي اختلافات واضحة بين المجموعات السياسية والأجيال، وهو ما يجعل التحليل الحزبي والجيلي ضروريًا لفهم طبيعة التحول وحدوده وإمكان استمراره. ويظهر هذا التباين بصورة خاصة داخل الحزب الديمقراطي، حيث أصبحت المواقف تجاه الفلسطينيين أكثر وضوحًا خلال السنوات الأخيرة. ففي فبراير/شباط 2026، أفاد 65% من الديمقراطيين بأن تعاطفهم يميل إلى الفلسطينيين، مقابل 17% فقط قالوا إن تعاطفهم يميل إلى الإسرائيليين.[31] كما لم تتجاوز نسبة الديمقراطيين الذين يؤيدون العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة 8%.[32] وتكشف هذه الأرقام عن فجوة متزايدة بين اتجاهات القاعدة الشعبية للحزب الديمقراطي ومواقف جزء كبير من قيادته وممثليه في المؤسسات التشريعية. ففي الوقت الذي يستمر فيه دعم قطاعات واسعة من القيادة السياسية للمساعدات المقدمة إلى إسرائيل، أصبحت مواقف القاعدة الديمقراطية أكثر انتقادًا للسياسة الإسرائيلية وأكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين. ويُعد هذا التباين عاملًا مهمًا في تفسير بعض مظاهر الاستياء الانتخابي من سياسة إدارة بايدن تجاه الحرب في غزة خلال انتخابات 2024، ولا سيما في الولايات والدوائر التي شهدت احتجاجًا واضحًا من قطاعات من الناخبين الديمقراطيين على هذه السياسة كما أوردنا في الفصل السابق.

أمّا المستقلون، الذين يُشكّلون في كثيرٍ من الأحيان ميزان الاقتراع الأمريكي، فقد سجّلوا تحوّلًا ذا دلالة مهمة أخرى: للمرة الأولى في تاريخ استطلاعات غالوب، عبّر المستقلون عن تعاطفٍ أكبر مع الفلسطينيين مقارنةً بالإسرائيليين. وبالنظر إلى نطاقٍ زمني أوسع، انخفضت نظرتهم الإيجابية إلى إسرائيل بمقدار ستٍّ وعشرين نقطة منذ فبراير 2023، فيما ارتفع تعاطفهم مع الفلسطينيين باثنتَي عشرة نقطة في الفترة ذاتها.[33] كتلةٌ ناخبة بهذا الحجم تتحرّك بهذه السرعة يُفترض أن تُرسل إشاراتٍ تحذيرية إلى كلّ مشرّعٍ يبحث عن إعادة انتخابه. لكنّ بنية تمويل الحملات الانتخابية وشبكات الضغط المؤسسي تجعل "تصفية" هذه الإشارة ممكنةً حتى الآن.

والفجوة الجيلية هي ربما أشدّ عناصر هذه الصورة إثارةً للتأمل على المدى البعيد. بين الأمريكيين في الفئة العمرية 18–34 سنة، أعرب 53% عن تعاطفٍ أكبر مع الفلسطينيين، وهي المرة الأولى التي تُعبّر فيها أغلبية من هذه الفئة عن هذا الموقف.[34] ويمتدّ الأثر الجيلي إلى ما هو أكبر: في فبراير 2026، عبّرت الفئة العمرية 35–54 سنةً هي الأخرى، للمرة الأولى في تاريخ استطلاعات غالوب، عن تعاطفٍ أكبر مع الفلسطينيين مقارنةً بالإسرائيليين.[35] أي أنّه ليس مجرد تمرّدٍ شبابي، بل موجةٌ تعبر الأجيال وتترك الفئات الأكبر سنًا

[29] Gallup, "32% in U.S. Back Israel's Military Action in Gaza, a New Low," Gallup News, July 2025, https://news.gallup.com/poll/692948/u.s.-back-israel-military-action-gaza-new-low.aspx.
[30] Pew Research Center, "Americans' Views of Israelis, Palestinians and Their Political Leadership," October 3, 2025, https://www.pewresearch.org/politics/2025/10/03/americans-views-of-israelis-palestinians-and-their-political-leadership/.
[31] Gallup, "Israelis No Longer Ahead in Americans' Middle East Sympathies," Gallup News, 2026, https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx.
[32] Gallup, "Israelis No Longer Ahead in Americans' Middle East Sympathies," Gallup News, 2026, https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx.
[33] Benedict Vigers, "Israelis No Longer Ahead in Americans' Middle East Sympathies," Gallup News, February 27, 2026, https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx.
[34] Vigers, "Israelis No Longer Ahead."
[35] Vigers, "Israelis No Longer Ahead."

وحدها في موقع الأغلبية المؤيّدة لإسرائيل.[36] هذا التوزيع الجيلي يُشير إلى أنّ بنية الدعم الأمريكي لإسرائيل تواجه معضلةً ديموغرافية، فقاعدتها الأكثر تحمّسًا تتقدّم في السن، وخلفاؤها في العمر يحملون قناعاتٍ مختلفة بشكل جذري.

غير أنّ ما يكشف عمق التحوّل وجوهريته من زاويةٍ مغايرة هو ما بات يحدث داخل الجدار المنيع للمجتمع اليهودي الأمريكي، الذي ظلّ تاريخيًا العمود الفقري للدعم الشعبي لإسرائيل والرافعةَ الأساسية لشبكات اللوبي المؤيد لدولة الاحتلال. كشف استطلاعٌ أجرته صحيفة واشنطن بوست في سبتمبر 2025 على ثمانمئة وخمسة عشر يهوديًا أمريكيًا عن أن 61% من اليهود الأمريكيين يؤمنون بأنّ إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في غزة، ونحو 40% يقولون إنّها ارتكبت إبادةً جماعية، فيما أعطى 68% نتنياهو تقييمًا سلبيًا، مع وصف ما يقارب النصف أداءه بـ"السيئ جدًا".[37] والمفارقة التي تستحق التأمل هي أنّ هذا الانتقاد لا ينبع من فراغٍ في الهوية: 76% من اليهود الأمريكيين لا يزالون يرون أنّ وجود إسرائيل حيويٌّ لمستقبل الشعب اليهودي، فيما أكد 85% في استطلاع AJC مطلع 2024 أهمية الدعم الأمريكي لإسرائيل.[38] هذه الأرقام تدل على أزمةٍ في تعريف الانتماء نفسه، بمعنى أن اليهوديَّ الأمريكيَّ يحمل ارتباطًا عميقًا بإسرائيل بوصفها كيانًا، ويحمل في الوقت ذاته رفضًا متزايداً لسياساتها العسكرية وقيادتها السياسية.

وكما في الرأي العام المرتبط بالأمريكيين عامة، فإنّ هناك انقسام جيلي واسع في المجتمع اليهودي، بينما أفاد 68% من اليهود فوق الخامسة والستين بأنّهم مرتبطون عاطفيًا بإسرائيل، انخفضت هذه النسبة إلى 36% فقط بين من تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة.[39] وكان اليهود الأصغر سنًا أكثر ميلًا لوصف ما جرى في غزة بالإبادة، إذ وصفها نحو نصف اليهود في الفئة العمرية 18–34 بهذا المصطلح.[40] هذا التصدّع يعني أنّ اللوبيات التقليدية القائمة على دعم المجتمع اليهودي لم تعد تستطيع التحدّث باسم "الجماعة اليهودية" بالصيغة المطلقة السابقة، وأنّ المجتمع الذي كان يمنحها تفويضًا سياسيًا باتت فيه أصواتٌ مضادة تتصاعد وتنظّم نفسها علنًا.

وقد كانت موجة الاحتجاجات الجامعية التي اندلعت في ربيع 2024 مؤشّرًا ميدانيًا آخر على حجم التحوّل، لكنّها كانت أيضًا مختبرًا حيًّا لاختبار حدوده في مواجهة المؤسسة. وثّقت منظمة ADL خلال العام الدراسي 2023–2024 أكثر من ألفين وستمئة حادثة معادية لإسرائيل في الجامعات الأمريكية، بارتفاعٍ نسبته 628% مقارنةً بالعام السابق، فيما أُقيمت مخيّمات احتجاجية في أكثر من مئة وستين حرمًا جامعيًا.[41] وفي جامعة كولومبيا، صوّت 76% من المشاركين لصالح سحب الاستثمارات من إسرائيل بنسبة مشاركة بلغت 40%.[42] وفي كورنيل، أيّد الطلاب باثنين إلى واحد استفتاءً يطالب بوقف إطلاق النار وسحب الاستثمارات من مصنّعي الأسلحة.[43] ما يمنح هذه الأرقام الجامعية وزنًا يتجاوز حجمها هو أنّ هذه المؤسسات تحديدًا هي التي تُنتج النخب السياسية والقانونية والإعلامية الأمريكية في الجيل القادم.

---

[36] Vigers, "Israelis No Longer Ahead."
[37] Scott Clement and Emily Guskin, "Many American Jews Are Sharply Critical of Israel on Gaza, Post Poll Finds," *Washington Post*, October 3, 2025, https://www.washingtonpost.com/politics/2025/10/06/jewish-americans-israel-poll-gaza/
[38] American Jewish Committee, *AJC 2024 Survey of American Jewish Opinion*, conducted by SSRS, March 12–April 6, 2024, https://www.ajc.org/survey2024.
[39] Clement and Guskin, "Many American Jews Are Sharply Critical of Israel on Gaza."
[40] Clement and Guskin, "Many American Jews Are Sharply Critical of Israel on Gaza."
[41] Anti-Defamation League, "Anti-Israel Activism on U.S. Campuses, 2023–2024," ADL, February 6, 2025, https://www.adl.org/resources/report/anti-israel-activism-us-campuses-2023-2024.
[42] "Columbia College Overwhelmingly Passes Divestment Referendum," *Columbia Daily Spectator*, April 22, 2024, https://www.columbiaspectator.com/news/2024/04/22/columbia-college-overwhelmingly-passes-divestment-referendum/.
[43] "Breaking: Majority of Voters Support Ceasefire, Divestment Referendum," *Cornell Daily Sun*, April 22, 2024, https://cornellsun.com/2024/04/22/breaking-majority-of-cornellians-vote-yes-on-ceasefire-divestment-referendum-questions/.

وإذا كان ما سبق يمثّل الجانب الذي يُتوقَّع قياسه والحديث عنه في السياق التقليدي لدراسة الرأي العام، فإنّ ما يحدث داخل اليمين الأمريكي يوازي ما يحصل على المستوى الجيلي وداخل المجتمع اليهودي والقاعدة الديمقراطية، ولربما يكون الأهمّ على المدى الاستراتيجي البعيد. فقد راهن نتنياهو منذ سنوات على استراتيجية إهمال اليسار الديمقراطي المتحوّل أساسًا نحو تعاطفٍ أكبر مع الفلسطينيين، وضخّ الاستثمار السياسي في اليمين الجمهوري، وخاصةً في الإنجيليين الذين يرون دعم إسرائيل فريضةً لاهوتية، وفي المحافظين الذين يرون فيها حصنًا أمام الإسلام السياسي. كان هذا الرهان رابحًا، لكنّ بيانات 2024–2026 تكشف أنّ المعادلة بدأت تنقلب حتى في هذه القاعدة.في أكتوبر 2025، وجد استطلاع بيو أنّ 41% من الجمهوريين يحملون نظرةً سلبية إلى إسرائيل، قافزًا من 27% قبل ثلاث سنوات فقط.[44] وهذا الرقم، رغم أنّه يبقى أقلّية داخل الحزب. ويصبح الأمر أشدّ تعبيرًا حين يُفصَّل جيليًا، فبيانات بيو من مارس 2025 تُظهر أنّ النظرة السلبية إلى إسرائيل بين الجمهوريين دون الخمسين عامًا قفزت من 35% عام 2022 إلى 50% عام 2025، أي تحوّلٌ بمقدار خمس عشرة نقطة في ثلاث سنوات.[45] وإذا نقلنا الرصد إلى الفئة الأصغر داخل الحزب، فإنّ استطلاع IMEU/يوغوف في ديسمبر 2025 يكشف أنّ 51% من الجمهوريين دون الخامسة والأربعين يفضّلون دعم مرشحين يريدون تخفيض المساعدات لإسرائيل، و53% قالوا إنّه لا ينبغي تجديد الالتزام السنوي بالمساعدات، و51% عارضوا اتفاقيةً أمنية طويلة الأمد مع إسرائيل.[46]

طبيعة هذا التحوّل الجمهوري مختلفةٌ عن طبيعة نظيره الديمقراطي، وفهم هذا الاختلاف أساسيٌّ لأي قراءة دقيقة. فالتحوّل الديمقراطي نابعٌ في معظمه من قلقٍ أخلاقي وإنساني ومن كون غزة علامة على فشل منظومة حقوق الإنسان. أما التحوّل الجمهوري فينبع في معظمه من منطقٍ قومي–عرقي أو قومي–انعزالي: سؤاله "ماذا يربحه الأمريكي؟" وهو تحوّلٌ يغذّيه خطاب "أمريكا أولًا" الذي يرى في كلّ تحالفٍ خارجي سؤالًا عن الكلفة والعائد. في هذا الإطار، لا تُقارَن الحالة الإسرائيلية بالقضية الفلسطينية، بل بأوكرانيا: مليارات تذهب إلى الخارج بينما البنية التحتية الأمريكية تتداعى. وقد جاهر بذلك صراحةً عددٌ من أبرز الأصوات اليمينية: تاكر كارلسون تساءل علنًا إن كان قبول أموال اللوبي الإسرائيلي ثم إرسال مساعداتٍ عسكرية لإسرائيل يتوافق مع مبدأ أمريكا أولًا.[47] وبلغ الأمر حدًّا كشفت فيه مارجري تايلور غرين، إحدى أشدّ المدافعين عن ترامب، في يوليو 2025، أنّ "الإبادة والأزمة الإنسانية والتجويع الجاري في غزة مروّعةٌ بدورها".[48] فلم يعد نقد دولة الاحتلال أو إعلاء التعاطف مع الفلسطيني محرّمًا داخل الحزب الجمهوري.

والأشدّ دلالةً على عمق التصدّع الجمهوري هو ما يحدث داخل الإنجيليين تحديدًا، الذين كانت ولا تزال تُقدَّم رابطتهم بإسرائيل بوصفها خارجة عن طائلة المنطق السياسي العادي. بيانات الباحث شبلي تلحمي تُشير إلى أنّ 32% فقط من الإنجيليين بين 18 و34 سنةً يتعاطفون مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين — أي أكثر من ثلاثين نقطة أقل من الجيل الأكبر من الإنجيليين.[49] جيلٌ نشأ داخل الكنيسة الإنجيلية التي ربّته على أنّ دعم إسرائيل واجبٌ ديني، لكنّه شاهد على شاشاته الصغيرة مشاهد غزة بصورةٍ مغايرة لما رآه آباؤه في

---

[44] Pew Research Center, "US Views of Israel, Netanyahu More Negative in 2026, Especially Among Young Adults," Pew Research Center, April 7, 2026, https://www.pewresearch.org/short-reads/2026/04/07/negative-views-of-israel-netanyahu-continue-to-rise-among-americans-especially-young-people/.
[45] Pew Research Center, "How Americans View Israel and the Israel-Hamas War at the Start of Trump's Second Term," Pew Research Center, April 8, 2025, https://www.pewresearch.org/short-reads/2025/04/08/how-americans-view-israel-and-the-israel-hamas-war-at-the-start-of-trumps-second-term/.
[46] IMEU Policy Project, "National Poll: Younger Republicans Are Diverging From Party Leadership on Israel," conducted by YouGov, November 14–24, 2025, released December 16, 2025, https://www.imeupolicyproject.org/polls/gop-israel-2025.
[47] Tucker Carlson, interview with Senator Ted Cruz, *The Tucker Carlson Show*, June 2025.
[48] Greene, Marjorie Taylor (@RepMTG). Post on X, July 28, 2025. Quoted in "Trump Ally Marjorie Taylor Greene Decries 'Genocide' in Gaza." Al Jazeera, July 29, 2025. https://www.aljazeera.com/news/2025/7/29/trump-ally-marjorie-taylor-greene-decries-genocide-in-gaza.
[49] Shibley Telhami, "Young Republicans and Evangelicals Are Much Less Sympathetic with Israel than Older Ones," University of Maryland Critical Issues Poll, fielded July 29–August 7, 2025, https://criticalissues.umd.edu/feature/young-republicans-and-evangelicals-are-much-less-sympathetic-israel-older-ones-why

نشرات الأخبار الليلية، فوجد نفسه في مواجهة تناقضٍ بين اللاهوت والبصر. وتكشف بيانات مجلس شيكاغو للشؤون العالمية لعام 2025 بُعدًا إضافيًا للتحوّل الجمهوري، فنسبة الجمهوريين الذين يرون أنّ المساعدات العسكرية لإسرائيل "غير كافية" تراجعت من 34% إلى 12% في عامٍ واحد فقط.[50] إنّ الجمهوريين لا يريدون "أقل" بالضرورة، لكنّهم لم يعودوا يريدون "أكثر" — وهذا تراجعٌ في الحماس لا يقل دلالةً عن التراجع في الدعم المبدئي. ويُضيف على الخط ذاته أنّ 35% من الجمهوريين باتوا يؤيّدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مقارنةً بـ27% في عام 2024، أي زيادة ثماني نقاط في عامٍ واحد.[51] لا تزال أغلبية الجمهوريين تعارض الفكرة، لكنّ أقلّيةً بحجم 35% في صفوف حزبٍ راكزٍ على الدعم المطلق لإسرائيل لم تكن موجودةً قبل سنوات.

وأضافت الحرب على إيران التي اندلعت في فبراير 2026 طبقةً جديدة من التعقيد على هذا الشرخ الجمهوري. فبينما كانت حرب غزة تُثير تساؤلاتٍ أخلاقية وإنسانية في صفوف الجمهوريين الشباب، فتحت الحرب على إيران تساؤلاتٍ دستورية واستراتيجية تمسّ قلب هوية "أمريكا أولًا"، أسئلة على شاكلة، من أعطى الموافقة على حربٍ دون تفويضٍ من الكونغرس؟ ولمصلحة من يُرسَل الجنود الأمريكيون إلى المنطقة؟ وقد صاغ كِرت ميلز، المدير التنفيذي لـ"المحافظ الأمريكي"، ما شعر به كثيرون في الجناح الانعزالي اليميني بعبارةٍ لاذعة،*"إنّهم يستخدمون رئاسة ترامب كسيارة مستأجرة — الإسرائيليون، واللوبي الإسرائيلي، وحكومة نتنياهو، والمحافظون الجدد في صفوفه"*.[52] الأمر الذي كان يُقال همسًا صار يُكتب في المجلات.

حين نرى الأمور في مجملها، تتّضح صورةُ انزياحٍ شبه كامل في الوعي الأمريكي العام وفي المواقف التي يتّخذها الناخبون من فلسطين. إنّها ظاهرةٌ نادرة في تاريخ السياسة الأمريكية، إذ يتحرّك الرأي العام عبر خطوطٍ حزبية وجيلية ودينية في اتجاهٍ واحد، وإن بأسبابٍ مختلفة وبأعماقٍ متفاوتة.

والسؤال الحقيقي الذي تطرحه هذه البيانات مجتمعةً لا يتعلق بحجم التحوّل، بل بشروط تحوّله من وعيٍ إلى فعل. ما الذي يلزم لأن تصنع الأغلبية الصامتة التي تحمل نظرةً سلبيةً إلى الحكومة الإسرائيلية ضغطًا مؤسسيًا حقيقيًا؟ وما الذي يحتاجه الشباب الجمهوري المتشكّك لكي يُحوّل شكوكه إلى أولوية انتخابية؟ وما الذي يلزم الجيل الإنجيلي الجديد لكي يجد لغةً لاهوتية تُجيز له إعادة تعريف علاقته بإسرائيل؟

فالمؤسسات لا تتغيّر بسهولة، تتغيّر فقط حين تبلغ التناقضات درجةً من التراكم تُصبح معها تكلفةُ الاستمرار أعلى من تكلفة التحوّل. وما تقوله الأرقام الحالية هو أنّ هذا التراكم يسير، وأنّ المسافة بين ما يشعر به الأمريكيون وما تفعله حكوماتهم تضيق. غير أنّ ثمّة بُعدٌ يظل مقلًّ التناول في قراءة هذه البيانات، رغم أنّه قد يكون أشدّ أثرًا على المدى البعيد من الأرقام الإجمالية ذاتها: بُعدُ اللغة. فالتحوّل في الرأي العام لم يكن مجرد انزياحٍ في منحنيات التعاطف، بل كان تحوّلًا موازيًا في الإطار المفاهيمي الذي يُفسَّر من خلاله الصراع. قبل عام 2023، كانت مصطلحات مثل "الإبادة الجماعية" و"الفصل العنصري" حين تُستخدم في وصف السياسات الإسرائيلية تقريبًا حكرًا على خطاب حركات المناصرة وأوساط الأكاديميين الناشطين. بعد سنتين من الحرب، وجدت هذه المصطلحات طريقها إلى القاموس السياسي الأمريكي السائد، فهي اليوم مستخدمة في الاستطلاعاتِ كفئاتٍ قياسية، وتُحدد نسبُ القبول والرفض مسافةَ الناس النفسية من الصراع. حين تسأل واشنطن بوست يهودًا أمريكيين إن كانت إسرائيل ارتكبت "إبادةً جماعية" وتُدرج الإجابات في تقارير موثوقة، فهذا يعني أنّ

[50] Lama El Baz and Dina Smeltz, "Republicans Favor Trump Approach to Israel-Hamas War," Chicago Council on Global Affairs, September 18, 2025, https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/republicans-favor-trump-approach-israel-hamas-war.
[51] El Baz and Smeltz, "Republicans Favor Trump Approach to Israel-Hamas War."
[52] Curt Mills, quoted in Geoff Brumfiel, "Support for Israel Among U.S. Conservatives Is Starting to Crack. Here's Why," NPR, November 7, 2025, https://www.npr.org/transcripts/nx-s1-5558286

المصطلح صار جزءًا من خريطة النقاش الأمريكي المرئية. وهذا التطبيع المفاهيمي يشكّل الأرضية التي ينمو عليها أي تحوّل لاحق في الموقف السياسي.

وعلى الصعيد ذاته، ثمّة كتلةٌ ناخبة تحوّلت خلال هذه السنوات من هامشٍ صامت إلى فاعلٍ منظّم، وتستحقّ تحليلًا أعمق ممّا تحظى به عادةً: المسلمون والعرب الأمريكيون. فهذه الجماعات تُشكّل ما بين مليونين ونصف وأربعة ملايين ناخب، موزّعين بكثافةٍ في ولاياتٍ محورية من بينها ميشيغان وبنسلفانيا وويسكونسن. وقد تحوّلت في عام 2024 من مجموعةٍ ذات نفوذٍ انتخابي افتراضي إلى قوةٍ تُمارس هذا النفوذ فعليًا وعلنًا ومنظّمًا، فحركة "لا تُصوّت لبايدن" التي سجّلت قرابة مئة ألف صوتٍ "غير ملتزم" (uncommitted) في تمهيديات ميشيغان وحدها أرسلت إشارةً لا يمكن تجاهلها عن استعداد هذه الكتلة لاستخدام ورقتها الانتخابية أداةً للعقاب. وما يجعل هذه الظاهرة ذات أهميةٍ هو أنّها كشفت عن استعدادٍ سياسي لمبادلة الولاء الحزبي التقليدي بالحساب على قضيةٍ بعينها، وهو سلوكٌ تعلّمت منه حركاتٌ سياسية أخرى، كاليهود التقدميين، وكتلٍ صغيرة من اليساريين البيض، فصارت تُجرّب الأدوات ذاتها.

ويزداد المشهد تعقيدًا حين نُدرج في الحسبان ما يمكن تسميته الفجوة بين التعبير والقناعة، أي الفارق بين ما يُعلنه الناس في استطلاعات الرأي وما يُفصحون عنه حين يكون الثمن الاجتماعي للإفصاح مرتفعًا. فعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، وثّقت دراساتٌ متعددة خلاصةً موحّدة أنّ نسبةً كبيرة من الأمريكيين الذين تحوّلت قناعاتهم تجاه فلسطين لا يُعبّرون عن هذا التحوّل في بيئاتهم المهنية والاجتماعية خشيةً من تداعيات الوصم. وهذا يعني أنّ أرقام الاستطلاعات، رغم كونها قياسًا لما يُقال بسريّةٍ للباحثين، لا تُعبّر بالضرورة عن مجمل حجم التحوّل الحقيقي في القناعات.

وتطرح هذه الديناميكية سؤالًا جوهريًا عن العلاقة بين تحرير الرأي العام وما يُحرّره. بمعنى أنّ التحوّل في أرقام التعاطف يُفسَّر أحيانًا بوصفه نتيجةً حتمية لصور غزة وبياناتها الكميّة الصادمة. لكنّ ثمّة عاملًا مكمّلًا لا ينبغي إغفاله، هو الدور الذي أدّاه انهيار ما يمكن تسميته الكلفة الاجتماعية للموقف النقدي من دولة الاحتلال. فحين صرّح عددٌ من أبرز الشخصيات الأمريكية، من مشاهير الثقافة إلى أساتذةٍ جامعيين إلى شخصياتٍ يهودية بارزة، بمواقف نقدية تجاه إسرائيل ودفعوا ثمنًا اجتماعيًا أقلّ ممّا توقّعه كثيرون، أو حين ثُمّنت هذه المواقف في أوساطٍ بعينها ووجدت تضامنًا مجتمعيًا، فإنّ ذلك أرسل إشارةً إلى من يحملون قناعاتٍ مشابهة بأنّ الكلفة الاجتماعية للإفصاح باتت أخفض ممّا كانت عليه. ولا توجد ثورةٌ في الرأي العام إلّا وتتضمّن هكذا لحظة.

كلّ هذا يُفضي إلى تساؤلٍ: ما الحدّ الفاصل بين التحوّل الذي يظلّ موضعيًا في الرأي العام والتحوّل الذي يُعيد تشكيل الممكن السياسي؟ والتاريخ الأمريكي يُقدّم إجاباتٍ متناقضة حول هذا السؤال في ذاته. فحرب فيتنام على سبيل المثال، احتاجت إلى سنواتٍ من التآكل الشعبي قبل أن تُنتج ضغطًا مؤسسيًا حاسمًا، وكان التحوّل في مسيرة الحقوق المدنية بطيئًا في مؤسساتٍ وسريعًا في أخرى، وحين انعطفت الأرقام الكافية انعطفت السياسة بعدها بفترةٍ أقصر ممّا كان يتوقّعه كثيرون. يمكن أن تبقى الكثير من القضايا التي يعبّر الشارع الأمريكي عن دعمه لها عالقةً، ولا يتم التعاطي معها بجدية في أروقة صنع القرار، بما فيها تلك التي ترتبط بالصحة وغيرها. بمعنى آخر، وما يُمكن قوله بثقةٍ هو أنّ الرأي العام المتحوّل ليس شرطًا كافيًا للتغيير السياسي، لكنّه شرطٌ ضروري لأيّ تغييرٍ يُمكن أن يستمرّ. والأرقام التي بين أيدينا اليوم تقول إنّ هذا الشرط الضروري يتوطّد عبر الأجيال والحزبين والطوائف، بوتيرةٍ لم تشهد لها السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل مثيلًا منذ نشأة التحالف. الجدار لا يزال قائمًا، لكنّ الأرض التي يقف عليها تتحرّك.

إدارة التحوّل: سياسات التأجيل والإبطاء في السياسة الأمريكية

في سبتمبر 2025، وقف بنيامين نتنياهو أمام مؤتمر المحاسب العام في وزارة المالية بالقدس، وأعلن أنّ إسرائيل تحتاج إلى التحوّل إلى ما أسماه "سوبر سبارطة".[53] كان هذا الخطاب بمثابة إعلانٍ استراتيجي عن رؤيةٍ لمستقبل إسرائيل في عالمٍ يتحوّل تجاهها، وقد حاول فيه رئيس الوزراء أن يحدّد معالم هذا التحوّل، بين تركيزه على ضرورة إيجاد السبل لبناء أشكالٍ من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، والحفاظ على العسكرة الإسرائيلية بوصفها ضرورةً وجودية ببنيتها الصناعية الخاصة بها، بما يتيح لدولة الاحتلال قبول المزيد من العزلة السياسية دون أن تُضطرّ إلى تحوّلٍ في سياساتها. فما قاله نتنياهو بصياغةٍ واضحة، "لا خيار أمامنا، ففي السنوات القادمة... سنضطر للتعاطي مع محاولات عزلنا".[54] ما يجعل هذا الإعلان مفتاحًا لفهم سبب عدم تغيّر السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، رغم كلّ ما كشفته الاستطلاعات من تحوّلٍ شعبي عميق، هو أنّه يكشف كيف تقرأ دولة الاحتلال، من خلال رئيس وزرائها، الوضعَ الراهن ومستقبلَ العلاقة مع الولايات المتحدة. فمن منظور دولة الاحتلال، الضغط السياسي يتصاعد، والشرعية الدولية تتآكل، والرأي العام الغربي يتزحزح، والأجيال القادمة من الأمريكيين تحمل خرائط أخلاقية مختلفة، وجميعها ستصبّ في تحوّلٍ جذري سيُلقي بثقله لاحقًا. وفي هذا السياق، على دولة الاحتلال أن تُحصّن نفسها من خلال التخلّص من الاعتمادية على الولايات المتحدة.

فما تسعى إليه دولة الاحتلال هو صرف ما أمكن من الدعم الأمريكي قبل أن تُغلق النافذة، وتطبيعُ العزلة داخليًا قبل أن تفرضها الظروف، وتحويلُ المراهنة من التحالف الغربي الذي لا يتزعزع إلى اكتفاءٍ ذاتي يصمد حتى حين يهتزّ التحالف. وهذا التحوّل الاستراتيجي الإسرائيلي هو إحدى العُقَد الغائبة في أغلب تحليلات ثبات السياسة الأمريكية. فمعظم هذه التحليلات تسأل، لماذا لا يستجيب الكونغرس لما تقوله الاستطلاعات؟ والجواب المعتاد يُشير إلى اللوبي أو التمويل أو التنافر بين الإرادة الشعبية والمؤسسة السياسية. لكنّ ثمّة سؤالًا موازيًا لا يُطرح بالقدر ذاته، ماذا تفعل إسرائيل بمعرفتها أنّ هذا الدعم قابلٌ للتآكل؟ والجواب الذي يُقدّمه "سوبر سبارطة" بوصفه مفهومًا لا مجرّد استعارة، هو أنّها تُسرّع الاستهلاك قبل انتهاء الصلاحية.

وقبل تشريح بنية الثبات المؤسسي الأمريكي، لا بدّ من فهم هذه المعادلة الإسرائيلية، لأنّها تُشكّل جزءًا من الديناميكية التي تُبقي السياسة الأمريكية في مسارها. بمعنى آخر، تُدرك دولة الاحتلال أنّها تمتلك نافذةً تضيق، فتستخدمها إلى أقصى ما تتيحه، بما يُنتج وقائع ميدانية تجعل تكلفة التراجع الأمريكي في كلّ مرحلة أعلى ممّا كانت في المرحلة السابقة.

وقد صاحَبَ هذا الإعلان عن "سوبر سبارطة" توجُّهٌ معاكسٌ في الظاهر، ولكنه مكمل لمحاولات دولة الاحتلال الحفاظ على الدعم الأمريكي، مع إفراغه من القدرة على الضغط السياسي، وهو السعي إلى دمج المنظومة العسكرية والتقنية الإسرائيلية في البنية الدفاعية الأمريكية عبر تشريعات الكونغرس. فقد تضمّنت نسخة مجلس النواب من قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2027 (NDAA)، التي طُرحت في 26 مايو 2026، ما عُرف أولًا بالمادة 224 ثم أُعيد ترقيمها إلى المادة 219، وهي مادةٌ تُنشئ آليةً دائمة لدمج الصناعتين الدفاعيتين الأمريكية والإسرائيلية في مجالات البحث والتطوير والإنتاج المشترك للسلاح وتبادل المعلومات، لا سيّما في التقنيات الناشئة والحسّاسة.[55] وقد أقرّ

[53] Nava Freiberg and Lazar Berman, "Netanyahu Admits Israel Is Economically Isolated, Will Need to Become Self-Reliant 'Super-Sparta,'" *Times of Israel*, September 15, 2025, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-admits-israel-is-economically-isolated-will-need-to-become-self-reliant/.

[54] Nava Freiberg and Lazar Berman, "Netanyahu Admits Israel Is Economically Isolated, Will Need to Become Self-Reliant 'Super-Sparta".

[55] Josh Paul. Section 224: US-Israel Defense Integration Beyond Military Aid," Arab Center Washington DC, 2026, https://arabcenterdc.org/resource/section-224-us-israel-defense-integration-beyond-military-aid/.

مجلس النواب القانون بالمادة سالفة الذكر في يوليو 2026 بأغلبيةٍ ضيّقة (216 مقابل 212)، رغم محاولةٍ من الحزبين لإزالتها قادها النائبان توماس ماسي ورو خانا. وما يجعل هذه المادة مفصلية أنّها تُحصّن العلاقة من تقلّبات التصويت السنوي في الكونغرس على المساعدات، فتجعل اقتلاعها شبه مستحيل. ما يعني أن الدمج والذهاب نحو سوبر سبارتا وجهان لنفس الأزمة، أزمةِ خسارة الوعي الأمريكي، وأزمة السياسة التي ستلاحق دولة الاحتلال في السنين القادمة. فبقدر ما يتآكل الدعم الشعبي، تشتدّ الحاجة إلى تحصين العلاقة مع إسرائيل تشريعيًا ومؤسسيًا بحيث تُصبح أقلّ قابليةً للتعديل السياسي. الاعتماد على الذات الذي بشّر به "سوبر سبارطة"، والدمج المؤسسي الذي تسعى إليه المادة 219، ليسا نقيضين، بل استراتيجيتان متكاملتان لهدفٍ واحد، أي عزل العلاقة عن مفاعيل الرأي العام المتحوّل.

في ورقةٍ نقدية يُحلّل المؤرّخ موشيك تمكين تشبيه نتنياهو لإسرائيل بـ«سوبر سبارطا» بوصفه مثالًا على الاستخدام السياسي المضلّل للتشبيهات التاريخية.[56] فالتشبيه، في قراءة تمكين، لا يفسّر الواقع بقدر ما يعيد تأطيره، بمعنى أنه يبرّر العسكرة، ويطبّع العزلة، ويعزّز سردية الضحية الدائمة. فسبارطا التاريخية لم تخض حروبًا كبرى إلا في إطار تحالفات فرضها الخوف من قوى خارجية، لا في إطار مشروع استيطاني توسّعي. أما سبارطا المتخيّلة التي يستحضرها نتنياهو، فهي شيء آخر، أي إنها أقرب لمجتمع محارب صغير، يثير الإعجاب والخوف في آن، ويقف وحيدًا في مواجهة عالم يريد تدميره. إنها سردية سياسية صُمّمت، كما يكتب تمكين، لكي تلقّن الإسرائيليين بعض الحقائق التالية: توقّعوا العزلة، وتوقّعوا الإدانة، لكن تمسّكوا بالبطولة والصمود. بهذا المعنى، لا يعود «سوبر سبارطا» تشبيهًا تاريخيًا بقدر ما هو أداة سياسية، فهو يحوّل العزلة إلى قدر، والعسكرة إلى ضرورة، والضحية إلى هوية دائمة، ويجعل نقد الخيارات السياسية يبدو وكأنه إنكار لحق المجتمع في البقاء.

ولكنّ "سوبر سبارطة" رسالةٌ للحلفاء أيضًا، مؤدّاها أنّ إسرائيل باتت جاهزةً للعمل تحت أيّ مستوى من العزلة الدولية، وأنّ تحوّل الرأي العام الغربي لن يُغيّر مسارها. وهذا الإعلان مريحٌ للمؤسسة السياسية الأمريكية، إذ يمنحها ذريعةً لتبرير استمرار الدعم. فإذا كانت إسرائيل تُعلن أنّها ماضيةٌ في طريقها بأيّ حال، بدعمٍ أمريكي أو من دونه، صار من الأسهل على متخذ القرار أو المشرع الأمريكي أن يتذرّع بأنّ الضغط لن يُجدي نفعًا، وأنّ ربط المساعدات بشروطٍ لن يُغيّر السلوك. وبهذا المعنى، يُخفّف الخطاب عن المؤسسة الأمريكية العبء الأخلاقي المتّصل بمواصلة رفد إسرائيل بالسلاح والمعدات والغطاء الدبلوماسي والدعم اللوجستي. أي إن المعادلة هي أن الثبات الإسرائيلي يُغذّي الثبات الأمريكي وكلاهما يعمل على تحصّين إسرائيل من التحولات في السياسة.

وتكتسب هذه المعادلة بُعدًا أكثر حدّةً حين تُقرأ في ضوء الحرب على إيران التي اندلعت في فبراير 2026. فثمّة طبقةٌ لا تُطرح بما يكفي من الوضوح في أغلب التحليلات، وهي أنّ جزءًا من الحوافز الإسرائيلية لتوقيت هذه المواجهة الآن بالذات مرتبطٌ بقراءة إسرائيل للساعة الاستراتيجية في واشنطن. فالرأي العام الأمريكي يتحوّل على نحوٍ متسارعٍ نحو العداء لدولة الاحتلال، والجيل الذي سيُصوّت في عامَي 2030 و2034 يحمل قناعاتٍ مختلفة، واحتمالُ أن تُفرز الدورات الانتخابية المقبلة قيادةً أمريكية أقلّ استعدادًا للدعم غير المشروط لإسرائيل أعلى ممّا كان عليه في أيّ وقتٍ مضى. وفي هذا السياق، تغدو المواجهة المبكرة مع إيران، أي قبل أن تُغلق هذه النافذة الاستراتيجية، استثمارًا ضروريًا يجب اتخاذه لتحقيق أهدافٍ لطالما حلم بها العقل الاستراتيجي الإسرائيلي. بمعنى أن هذه هي اللحظة التي يمكن فيها تجنيد الولايات المتحدة لدخول أتون حرب مع إيران، بينما لا تزال آليات الدعم الأمريكي مفتوحة بالكامل. بطبيعة الحال، من

[56] موشيك تمكين، "إسرائيل بوصفها «سوبر سبارطا»؟ التشبيهات التاريخية وسياسات الوهم"، *قضايا إسرائيلية*، العدد 100 (شتاء 2025): 23–30.

يعلم أنّ مصدر الدعم قد يجفّ يستهلكه بأقصى ما يستطيع قبل الجفاف. هذا ما تُجسّده "سوبر سبارطة" بصورةٍ أعمق ممّا توحي به واجهتها الخطابية. فالدمج والسعي وراء الاستقلالية يتضافران في توليد الثبات، كما أنّ محاولات دولة الاحتلال صرفَ ما أمكن من رصيدها الاستراتيجي تُحرّرها من ضرورة التعويل على الولايات المتحدة مستقبلًا.

المعيقات الأمريكية

أمّا على الصعيد الأمريكي، فقد أنتجت الحرب على إيران في أطوارها الأولى تعليقًا مؤقتًا للانتقادات، على النحو الذي يرافق عادةً لحظات المواجهة مع العدو. غير أنّ هذا الصمت لم يلبث أن يتحول إلى انتقادات شديدة ومعلنة من قبل تيارات واسعة. مع مرور الأيام والعجز الواضح عن إسقاط النظام الإيراني أو عن وقف تدفّق الصواريخ نحو دولة الاحتلال ودول الخليج، وحين تبيّن أنّ في يد إيران من الأوراق — من التلويح بإغلاق مضيق هرمز إلى ما دونه — ما يتيح لها إطالة أمد الاشتباك، بدأ يتشكّل انطباعٌ بأنّ الولايات المتحدة تنزلق نحو واحدةٍ من أكبر إخفاقاتها الاستراتيجية في المنطقة منذ فيتنام.[57] وما يعنينا هنا تحديدًا ليس مآل الحرب في ذاته، بل طبيعة النقد الذي تصاعد حول دور إسرائيل ونفوذها في صناعة القرار الأمريكي بوصفه أحد أسباب هذا الإخفاق. فما جعل هذه المرّة مختلفةً أنّ الحرب لم تفتح تساؤلاتٍ أخلاقية وإنسانية فحسب، كما فعلت حرب غزة، بل فتحت تساؤلاتٍ دستورية وبراغماتية في قلب تياراتٍ داخل الحزب الجمهوري نفسه، أسئلةً على شاكلة: من أعطى الموافقة على حربٍ دون تفويضٍ من الكونغرس؟ ولمصلحة من تُرسَل القدرات الأمريكية إلى المنطقة مرّةً أخرى بعد حربَي العراق وأفغانستان؟ ولماذا تدخل الولايات المتحدة حربًا ثمّ تخسرها بهذا الشكل المُحرج؟

وهنا يبلغ التناقض ذروته. فسوبر سبارطة، بوصفها خطابًا للاستقلالية الاستراتيجية، تتناقض مع صورة إسرائيل المحتاجة إلى الدعم، وهي الصورة التي قام عليها أصلًا تبرير التحالف الأمريكي معها، وما استتبعه ذلك من توظيف للقدرات العسكرية الأمريكية. ومع أن هذا التناقض أخذ يظهر بوضوح وصخب في الفضاء الشعبوي اليميني، فإن ظهوره لم يتحول إلى تغيير في السياسة. وهذه هي المفارقة التي تستحق التتبع: كيف يتسع النقد إلى حد بلوغ القاعدة الجمهورية نفسها، من دون أن يفضي ذلك إلى تغيير في مسار السياسة، خاصة وأن دولة الاحتلال تظهر وكأنها وراء جر الولايات المتحدة لهزيمة نكراء في المنطقة العربية؟

ولا يكفي هنا أن نفهم كيف تتكيف إسرائيل مع هذا التحول، فتسعى إلى تعزيز استقلاليتها وتنويع علاقاتها لتفسير استمرار السياسة الأمريكية على حالها. فثمّة بنية في النظام السياسي الأمريكي تجعل الاستمرار ممكنًا، بل وتنتجه في كثير من الأحيان بصورة تكاد تكون تلقائية، وبقدر من الاستقلال عن إرادة دولة الاحتلال نفسها. وهذه البنية أكثر تعقيدًا من أن تُفهم بوصفها مؤامرة تُدار من مركز واحد، كما أنها لا تختزل في عامل منفرد، كاللوبي أو التمويل. نحن أمام شبكة من الحوافز المتداخلة، تجعل الاستمرار هو المسار الأقل كلفة ومقاومة عند كل نقطة من نقاط اتخاذ القرار.

أولى هذه الشبكات هي هندسة التمويل الانتخابي التي أفرزها حكم المحكمة العليا في قضية Citizens United عام 2010. فحين رُفعت القيود عن الإنفاق السياسي من جانب الكيانات المؤسسية، أصبحت جماعات الضغط التقليدية أكثر فاعليةً من أيّ وقتٍ مضى. فالأموال غير المحدودة التي تتدفّق عبر صناديق الإنفاق المستقلّ تخلق بيئةً لا يستطيع فيها المرشّح الذي يعارض التوجّهات السائدة الاعتماد على

[57] Paul Musgrave. "Iran Defeat Is Bigger Strategic Loss Than Vietnam War," *Foreign Policy*, June 16, 2026, https://foreignpolicy.com/2026/06/16/iran-vietnam-strategy-defeat/.

تنظيم قاعدته وحدها، بل يحتاج إلى عناصر عدّة حتى يتمكّن من التغلّب على جميع العوائق المالية والتمويلية التي تواجهه. وقد ضخّت أيباك وشبكاتها أكثر من مئة مليون دولار في الانتخابات التمهيدية خلال دورتَي 2022 و2024، وهي في طريقها إلى كسر كلّ الأرقام في دورة عام 2026. لكن أثرها الحقيقي لا يكمن في الاستهداف المباشر بقدر ما يكمن في الرسالة التي تصل إلى كل من يفكر في الترشح وفي أن يتضمّن برنامجه الانتخابي تأييدًا واضحًا للقضية الفلسطينية، وهذه الرسالة بسيطة: إن مجاهرتك بالنقد قد تكلفك منافسًا ممولًا جيدًا. وهذا الحساب ينتج رقابة ذاتية أشد فاعلية من أي ضغط مباشر. غير أن هذا الثبات في السياسة الداعمة للولايات المتحدة لا يفسر بالتمويل وحده. فالكونغرس يعمل أيضًا بمنطق التبادل التشريعي، إذ يحتاج كل عضو إلى دعم زملائه في مشاريعه المحلية، ومن يعرّض نفسه للعزلة داخل حزبه بسبب موقف في السياسة الخارجية يخاطر بخسارة هذا التضامن في الملفات التي تهم ناخبيه مباشرة. بهذا المعنى، الموقف من إسرائيل لا يبقى محصورًا في السياسة الخارجية، بل يرسل موجاته إلى قلب السياسة المحلية، الأمر الذي يجعل الصمت الحذر أقل كلفة من المجاهرة بموقف مبدئي، حتى حين تتعارض القناعة الشخصية مع التوجه السائد داخل الحزب. ويضاف إلى ذلك أن توزيع عضوية اللجان الرئيسية، من الشؤون الخارجية إلى القوات المسلحة والاعتمادات، يمر عبر قيادات الحزب التي تمتلك علاقات وثيقة مع شبكات التمويل الكبرى. ومن ثم فإن الطريق إلى اللجان الحيوية يصبح أطول وأكثر تعقيدًا لمن يشكل مصدر حرج في هكذا ملف.

وتضيف البنية الدستورية الناظمة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية طبقةً أخرى من الحصانة المؤسسية التي تحول دون مساءلة القرار التنفيذي. فقد بُنيت السياسة الخارجية تاريخيًا، وفُسِّرت قضائيًا، باعتبارها مجالًا يتمتّع فيه الفرع التنفيذي بصلاحيات تقديرية واسعة. ويُلزم قانون مراقبة تصدير الأسلحة، من الناحية النظرية، الإدارةَ الأمريكية بوقف المساعدات للدول التي تنتهك القانون الإنساني الدولي، لكن تفعيل القانون مشروط بـ«تقرير رئاسي» صيغ بقدرٍ كافٍ من الغموض يتيح تأويلاتٍ تتفادى تطبيقه. وقد أجرت إدارة بايدن «تقييمًا» في سبتمبر 2024 خلص، رغم وجود أدلة موثقة بالأرقام والصور والتقارير الدولية، إلى عدم ثبوت انتهاكاتٍ تبلغ من الخطورة مستوى يستوجب تقييد المساعدات. كانت المشكلة الأساسية في كون الآلية نفسها تتيح هامشًا تأويليًا لمن يريد توظيفه.

غير أنّ العائق الأقل ظهورًا، وربما الأشد تأثيرًا، يكمن في ما يمكن تسميته **ذاكرة البيروقراطية** .فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تعد مجرد خيار سياسي يُتخذ في لحظة معينة، بل تحولت، مع مرور العقود، إلى شبكة واسعة من العلاقات والمصالح والممارسات التي تستمر في العمل من تلقاء نفسها. وهي تُعاد إنتاجها يوميًا عبر آلاف الإجراءات، من بينها تعاون استخباراتي عميق راكم مصالح مشتركة لا يرغب الطرفان في كشف كثير منها، وبرامج تدريب عسكري جمعت أجيالًا من الضباط ونسجت بينهم علاقات مهنية وشخصية امتدت لعقود، فضلًا عن عقود التعاون في أنظمة التسليح التي جعلت المؤسستين العسكريتين متداخلتين إلى حدّ يجعل فكّ هذه العلاقة مكلفًا من الناحية العملية قبل أن يكون مكلفًا سياسيًا. ولهذا، فإن استمرار العلاقة لا يحتاج، في الغالب، إلى قرار جديد؛ يكفي أن يستمر الجميع في فعل ما اعتادوا فعله. أمّا تغييرها، فيحتاج إلى قرار وإرادة وجهد سياسي واضح. ومن هنا ينشأ ما يمكن تسميته الخيار الافتراضي، بمعنى الميل بصورة طبيعية إلى الاستمرار في المسار الذي تعرفه، بينما يصبح التغيير فعلًا استثنائيًا يتطلب من يدفع نحوه، ويتحمّل كلفته، ويصرّ على المضي فيه رغم مقاومة العادة والمصالح المتراكمة. ولا يؤدي غياب القيادة السياسية المستعدة للتغيير إلى تعطيل البيروقراطية، بل يعيدها إلى مسارها المعتاد. فقد كشف تحقيق أجراه الكونغرس خلال عامي 2024 و2025 أن موظفين في وزارتي الخارجية والدفاع أعدّوا تقارير داخلية تشير إلى احتمالية وقوع انتهاكات لقانون تصدير الأسلحة. غير أنّ تلك التقارير لم تفضِ إلى إجراءات، لأن اتخاذ

الإجراء كان يتطلب قرارًا من أعلى المستويات السياسية، ولم تكن القيادة السياسية مستعدة لاتخاذه. فالبيروقراطية تنتج الوقائع والمعرفة والإجراءات، لكنها لا تعيد توجيه السياسة من تلقاء نفسها. وهي تتحرك في الاتجاه الذي تحدده القيادة السياسية، أو تستمر في المسار الموروث حين تغيب إرادة تغييره.

وبالعودة إلى "سوبر سبارطا" بوصفها استجابةً لا خطابًا وحسب، تبرز مفارقةٌ لافتة، فالإعلان الإسرائيلي عن الاستعداد للعزلة والاكتفاء الذاتي يتناقض مع المنطق الذي بُني عليه تبرير الدعم الأمريكي تاريخيًا. كان المبرّر الكلاسيكي بسيطًا بأن إسرائيل حليفٌ يحتاج إلى أمريكا في بيئةٍ معادية، وضعفُها خطرٌ على استقرار المنطقة ومصالحنا فيها. لكنّ "سوبر سبارطا" تقول شيئًا آخر، بأن إسرائيل قادرةٌ على الصمود وحدها، وستفعل ذلك بالعسكرة والاكتفاء الذاتي، حتى لو خفّ الدعم الخارجي. هذا الإعلان يُعفي المؤسسة الأمريكية من حجّة الاضطرار، لكنّه في الوقت نفسه يفتح البابَ أمام الجناح المعادي والمشكك في دولة الاحتلال ليتساءل عن جدوى دعمٍ لحليفٍ يُعلن أنّه ليس بحاجةٍ إليه.

وحين تُجمَع طبقات هذا الثبات كلّها — هندسة التمويل الانتخابي، ومنطق التبادل التشريعي، والامتياز التنفيذي في السياسة الخارجية، والذاكرة البيروقراطية، والتصفية الأيديولوجية لنخبة السياسة الخارجية، ودورُ إسرائيل ذاتها في استيعاب التحوّل والتكيّف معه لا الاستجابة له — تتّضح الإجابة الحقيقية بأن السياسة الأمريكية لا تتغيّر لأنّ كلّ عاملٍ من هذه العوامل عائقٌ مستقلٌ يكفي وحده لإبطاء أيّ تحوّل، وتضافرُها يُنتج بنيةً دفاعية متعدّدة المستويات تتكامل في وجه الضغط الشعبي.

صراع على الزمن

ثَمّة وهمٌ كامنٌ في صميم كثيرٍ من المنهجيات التي تقوم على استطلاعات الرأي العام وهو افتراضُ أن قياس ما يشعر به الناس أو يعبّرون عنه يساوي بصورةٍ ما قياسَ ما سيفعله النظام السياسي القائم ولا سيما في الديمقراطيات الليبرالية علاوة على ذلك ينطوي هذا الافتراض على علاقةٍ سببيةٍ مضمرة مفادُها أن أيَّ انزياحٍ في منحنيات التعاطف والتأييد الشعبي لا بد أن يجد ترجمتَه المباشرة في انزياحٍ مماثل في بنية القرار السياسي. ولكن هكذا انتقال من المزاج الشعبي إلى القرار السياسي ليس آليًا ولا مباشرًا إذ تتدخل بينهما مؤسساتٌ وقواعدُ ومصالحُ وفاعلون بحيث لا يكون ما يقيسه الاستطلاع بالضرورة هو ما يقرره النظام ولا يكون تغيّر الرأي العام بذاته ضمانةً لتغيّر السياسة. فكما أسسنا فيما سبق فإن العلاقة بين الرأي العام والقرار السياسي يتخللها الكثير من العقبات تتضمن بنية النظام السياسي، والقانون، ومؤسساته وآليات اشتغاله وحدود ما يستطيع الفاعلون السياسيون تحويله من اتجاهاتٍ اجتماعية إلى قراراتٍ ملزمة للدولة. من هنا يبدأ هذا الفصل بطرحٍ نقديّ لحدود ما تقوله بيانات الفصل الثاني، قبل أن ينتقل إلى سؤال الزمن: ما الذي يُحدِّد بلوغ التحوّل في الوعي عتبةَ التأثير السياسي قبل أن يتلاشى، وما الآليات المؤسسية التي تُقلّص هذا الزمن أو تُهدره؟

لكنّ ثمّة تمييزًا مفاهيميًا ضروريًا ينبغي أن يتصدّر هذه المقاربة. فقد فصلنا بعضًا من العوامل التي تحاول الإجابة على لماذا لا تتغيّر السياسة الأمريكية، وكانت حجّته أن الثبات يصدر عن بنيةٍ مؤسسيةٍ متعدّدة الطبقات تنتج الاستمرار بوصفه الخيار الأقلّ مقاومة، حتى من دون توجيهٍ واعٍ أو إرادةٍ شفّافة. أمّا هذا الفصل فيتناول شيئًا مختلفًا، إذ يبحث في التدخّلات التكتيكية والاستراتيجية التي لا تكتفي بإعادة إنتاج الثبات بحكم البنية، بل تسعى إلى توليده والحفاظ عليه حين يشعر النظام بأن التحوّل قد بلغ مستوىً لم يعد في وسعه تجاهله. والفارق هنا جوهري، لأن الثبات البنيوي هو، بطبيعته، قوّةٌ سلبية تعمل بمنطق الجاذبية، فتدفع النظام إلى البقاء حيث هو من دون أن

تحتاج إلى فاعلٍ محدّد يدفعه في هذا الاتجاه، بينما التجريم والتدخلات الفاعلة الأخرى تمثّل قوّةً إيجابية تعمل بمنطق الدفع، أي عبر فعلٍ مقصود يسعى إلى منع التحوّل أو احتوائه أو إعادة توجيهه قبل أن يتحوّل إلى تغييرٍ في السياسة.

في العام 1992 نشر عالم الرأي العام جون زالر كتابه «طبيعة وأصول آراء الجماهير»، وكان في جوهره ردًّا على عقودٍ من الكتابة التي تعاملت مع الرأي العام بوصفه شيئًا يمتلكه الناس ويحتفظون به وينتظرون من يسألهم عنه. إذ أظهر زالر أنّ معظم المواطنين لا يحملون مواقف سياسية متماسكة تجاه القضايا التي لا تمسّ حياتهم اليومية بصورةٍ مباشرة، بل ينتجون ما سمّاه «استجاباتٍ ظرفية» تقوم على «الاعتبارات المتاحة»، أي على ما يكون حاضرًا وبارزًا في ذاكرتهم لحظة السؤال.[58] وهذه الاعتبارات تتحدّد إلى حدٍّ بعيد بما يرسّخه الخطاب الإعلامي السائد، بما فيه اليوم الإعلام البديل الذي يلعب دوراً هاما في إعلاء القضية الفلسطينية وتثقيف الجمهور الأمريكي حولها.

وما ينتجه هذا النموذج هو أنّ التحوّل في الأرقام المسجّلة بين عامَي 2023 و2026 يمكن أن يكون تحوّلًا حقيقيًا وذا دلالة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنّ الرأي العام قد أعاد بناء مواقفه على أساسٍ راسخ ومستقر. فالرأي العام الذي يتشكّل تحت تأثير الصور البصرية الصادمة والتراكم الإخباري المتسارع ليس هو نفسه الرأي العام الذي يتكوّن عبر تفكيرٍ متأنٍّ في القيم والأسباب والعلاقات بين المواقف. فالأوّل يتشكّل بسرعةٍ ويمكن أن يتفتّت بالسرعة نفسها ما لم يجد ما يثبّته في بنيةٍ أعمق من الهوية والمصلحة والتنظيم. ويقدّم فيليب كونفرس، في دراسته الكلاسيكية «طبيعة نُظُم المعتقد لدى الجماهير» الصادرة عام 1964، واحدةً من أكثر الملاحظات إحراجًا للديمقراطية التمثيلية، وهي أنّ الجمهور الأمريكي العريض لا يحمل في الغالب بنيةً أيديولوجيةً متماسكة تربط مواقفه المختلفة ضمن نسقٍ واحد، وأنّ ما يبدو في الظاهر اتساقًا أيديولوجيًا قد لا يكون في كثيرٍ من الحالات سوى انعكاسٍ لإشارات النخب، أو نتيجةً لتلاقٍ مؤقتٍ في اتجاهات التأثير.[59] ومن ثمّ فإنّ تغيّر الأرقام لا ينبغي الاستهانة به بوصفه مجرّد تقلّبٍ عابر، كما لا ينبغي قراءته بوصفه انتقالًا مكتملًا ومستقرًا في بنية الاعتقاد العام.

ومن هنا تظهر مشكلةٌ محدّدة في قراءة بيانات غزّة، وهي ما الذي يُشير إليه تعاطفٌ تجاوز 41% مع الفلسطينيين فعلًا؟ هل يعني أنّ هؤلاء تحوّلوا بنيويًا في فهمهم للصراع ومصادره؟ أم أنّ نسبةً ملموسةً منهم تعكس تراكمًا بصريًا دون أن يصاحب هذا التحولَ عمقٌ معرفي وإدراكي فيما يحل بفلسطين. لا يستطيع أيّ استطلاعٍ، بحكم بنيته، الفصلَ بين هذين النوعين، والفارق بينهما حاسمٌ في تقدير ما إذا كان التحوّل منيعًا على الارتداد، أم أنّه معرَّضٌ لتآكلٍ سريع تحت ضغط خطابٍ معادٍ منظَّم. الإطار النظري الأكثر إجرائيةً في معالجة هذه الإشكالية هو ما صاغه بول برستين في دراسته «أثر الرأي العام في السياسة العامة» إذ يذهب إلى أن أهمية الرأي العام بالنسبة إلى السياسة تتناسب عكسيًا مع قوة منظّمات المصالح في المجال ذاته.[60] فحيث تكون هذه المنظّمات أقوى، كما هي الحال في السياسة الخارجية تجاه إسرائيل، يتقلّص حجم الترجمة الفعلية للرأي العام إلى سياسات، حتى حين يكون اتجاهه واضحًا. غير أن برستين يضيف تحفّظًا حاسمًا مفاده أن أثر الرأي العام يتضاعف حين يكون مكثّفًا، لا مجرّد منحازٍ في اتجاه معيّن، وحين يبلغ مستوىً يجعل تجاهله أكثر كلفةً في الحسابات الانتخابية. وهنا يتبدّى التوتّر المنهجي الذي يختار هذا الفصل ألّا يخفيه فبيانات الفصل الثاني تثبت انزياحًا حقيقيًا

[58] John R. Zaller, *The Nature and Origins of Mass Opinion* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).
[59] Philip E. Converse, "The Nature of Belief Systems in Mass Publics," in *Ideology and Discontent*, ed. David E. Apter (New York: Free Press, 1964), 206–261.
[60] Paul Burstein, "The Impact of Public Opinion on Public Policy: A Review and an Agenda," *Political Research Quarterly* 56, no. 1 (2003): 29–40. See also Paul Burstein, *American Public Opinion, Advocacy, and Policy in Congress: What the Public Wants and What It Gets* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

وعميقًا، لكنها لا تثبت، بمفردها، أن هذا الانزياح قد بلغ عتبة الكثافة التي يستلزمها نموذج برستين لكي تبدأ المؤسسة بالتحرّك. والمسافة بين الانزياح والكثافة هي، على وجه التحديد، ما تسعى سياسات التجريم إلى إبقائها واسعةً، بحيث يظلّ التحوّل في الرأي العام دون مستوى الضغط القادر على إعادة ترتيب أولويات المؤسسة أو فرض كلفة سياسية على تجاهله

يستحضر شاتشنيدر، في كتابه «شبه السيادة»، مفهوم «نطاق الصراع» لتوصيف دينامية حاسمة في عمل السياسة وهي أن القضايا السياسية لا تُحسم فقط في ضوء قوة المؤيدين والمعارضين داخل الجمهور، وإنما كذلك بقدرة الفاعلين على تحديد من يدخل الصراع ومن يُبقى خارجه.[61] فالطرف الذي ينجح في إبقاء الصراع محصورًا داخل نطاق المؤسسات التي يهيمن عليها هو الطرف الذي يملك أفضلية الحسم، بصرف النظر عن أرقام الرأي العام واتجاهاته. ويُكمل باكراك وباراتز، في نظريتهما عن «وجهي السلطة»، هذا التحليل بمفهوم «اللاقرار» إذ لا تُمارس السلطة فقط عبر اتخاذ القرارات، بل كذلك عبر تحديد ما يدخل أصلًا في جدول أعمال القرار وما يُستبعد منه قبل أن يصبح موضوعًا للتداول السياسي.[62] وما تنجح فيه آليات التجريم هو، على وجه التحديد، نقل الطاقة التنظيمية من مجال الضغط السياسي إلى مجال الدفاع القانوني والاجتماعي عن النفس فهي لا تُلغي الصوت بقدر ما تُرهق صاحبه، ولا تمنعه بالضرورة من الكلام بقدر ما تجعل تحويل كلامه إلى قوة سياسية أكثر كلفةً وأصعب تحقيقًا. وما يميّز هذه الآليات عن مجرّد التضييق السلطوي المعتاد أنها ليست ظاهرة حزبية أو إدارية مرتبطة بحقبة دون أخرى، وإنما هي ظاهرة مؤسسية تتجاوز الانقسام الحزبي وتمتد عبر الإدارات المختلفة. وهذه، تحديدًا، هي نقطتها التحليلية الأشد أهمية والأكثر عرضةً للإغفال إذ إن من يسعى إلى فهم آليات التجريم من دون إدراك امتدادها عبر الإدارتين لا يرى سوى نصف المشهد.

لنبدأ من الطبقة التشريعية. فبحلول عام 2024 كانت ثمانٍ وثلاثون ولايةً أمريكية قد أقرّت تشريعاتٍ أو أصدرت مراسيم تنفيذية تستهدف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ، من دون وجود إطارٍ قانوني مماثل لمقاطعة أي دولةٍ أخرى في العالم.[63] وما يجعل هذه التشريعات مثيرةً للاهتمام من الناحية التحليلية ليس حجمها فحسب، وإنما الأثر الذي تنتجه في نشر الخوف، حتى في الحالات التي تعجز فيها عن التطبيق الفعلي. ففي قضية إيستر كونتز في كانساس، كشف القانون أنه لا يستهدف خطرًا اقتصاديًا حقيقيًا بقدر ما يستهدف معلّمةً ميثودية تشارك في مقاطعةٍ فردية بدوافع دينية.[64] وفي أريزونا، أصبح الالتزام المهني بالعمل مع الدولة مشروطًا بإعلان موقفٍ سياسي صريح.[65] أما في جورجيا، فقد أُلزم المحاضرون بالتوقيع على تعهّداتٍ مناهضة للمقاطعة قبل قبول عقود التدريس الجامعي.[66] وفي هذه الحالات جميعًا، اضطرت الولايات إلى تعديل قوانينها حين واجهت احتمال إبطالها قضائيًا، فضيّقت نطاق تطبيقها لتفادي صدور أحكامٍ حاسمة بشأن مشروعيتها الدستورية. وهذا النمط، أي التوسّع ثم التضييق الدفاعي ثم إعادة التوسّع يولّد حالةً من الغموض تجعل الفعل نفسه أكثر كلفةً من حيث الوقت والطاقة والانتباه والموارد التنظيمية.

[61] E. E. Schattschneider, *The Semisovereign People: A Realist's View of Democracy in America* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960).
[62] Peter Bachrach and Morton S. Baratz, "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (1962): 947–952.
[63] "Anti-Semitism: State Anti-BDS Legislation," Jewish Virtual Library, accessed August 13, 2026, https://jewishvirtuallibrary.org/anti-bds-legislation.
[64] "Koontz v. Watson — Challenge to Kansas Law Targeting Boycotts of Israel," American Civil Liberties Union, October 11, 2017, https://www.aclu.org/cases/koontz-v-watson-challenge-kansas-law-targeting-boycotts-israel.
[65] *Jordahl v. Brnovich*, No. CV-17-08263-PCT-DGC (D. Ariz. 2018); see "Anti-BDS Laws Move to Federal Courts," National Coalition Against Censorship, https://ncac.org/news/blog/anti-bds-laws-move-to-federal-courts.
[66] *Martin v. Wrigley*, No. 1:20-cv-00596 (N.D. Ga. 2021); see "Court Says Requirement That Conference Speaker Sign Anti-BDS Pledge Is Unconstitutional," *Inside Higher Ed*, May 26, 2021, https://www.insidehighered.com/news/2021/05/26/court-says-requirement-conference-speaker-sign-anti-bds-pledge-unconstitutional.

غير أن هذه الطبقة التشريعية، على أهميتها، لا تمسّ مباشرةً الطبقة التي أفصحت عن نفسها بأكثر الطرق إثارةً للجدل خلال المرحلة الممتدة بين عامَي 2023 و2026، وهي توظيف قانون الحقوق المدنية أداةً لتقييد التعبير السياسي المؤيّد للفلسطينيين في الجامعات الأمريكية. والأهم في هذه الطبقة أنها لا تنتمي إلى حزبٍ واحد، ولا يمكن تفسيرها ببساطة بوصفها امتدادًا لموقفٍ حزبي عابر، وإنما تكشف عن آليةٍ مؤسسية أوسع تتقاطع فيها اعتبارات قانونية وإدارية وسياسية، بحيث يصبح ما كان يُقدَّم بوصفه حمايةً من التمييز مدخلًا لإعادة تعريف حدود التعبير السياسي المشروع داخل المؤسسة الجامعية.

يبدأ المشهد من نقطةٍ لا يمكن تجاهلها، وهي أن إدارة بايدن لم تُلغِ الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب عام 2019 بشأن معاداة السامية، والذي وجّه الوكالات الفيدرالية إلى الاسترشاد بتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست(IHRA) ، بما يتضمنه من أمثلةٍ على معاداة السامية تتصل ببعض أشكال نقد إسرائيل، عند تطبيق المادة السادسة من قانون الحقوق المدنية.[67] بل إن وزارة التعليم في عهد بايدن أعلنت، في يناير 2021، أنها «ستأخذ في الاعتبار» تعريف IHRA عند معالجة شكاوى معاداة السامية. كما استثمرت الإدارة 38 مليون دولار في تمويل مكافحة جرائم الكراهية، وأجرت وزارة التعليم نحو 140 تحقيقًا يتصل بمعاداة السامية في الجامعات خلال فترة ولايتها، كان معظمها مرتبطًا بشكاوى تتعلق بالاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين[68].

وحين اندلعت احتجاجات ربيع 2024، أعلن بايدن شخصيًا، في أبريل من ذلك العام، عن «قلق عميق» إزاء «الارتفاع المثير للخوف في حوادث معاداة السامية» في الحُرُم الجامعية، وطالب بـ«وضع حد لها»، وذلك في سياقٍ كانت فيه هذه التهمة تُستخدم أيضًا لوصف طلابٍ يطالبون بوقف إطلاق النار في حربٍ يُقتل فيها فلسطينيون بأسلحةٍ أمريكية.[69] وبعد جلسة الاستماع في الكونغرس، في ديسمبر 2023، التي انتهت إلى استقالة أو تنحّي رئيسات ثلاث جامعات، رحّبت تصريحاتٌ ديمقراطية رسمية بالنتيجة.[70] وحين استدعت جامعاتٌ عديدة الشرطة لفضّ المخيمات الاحتجاجية في ربيع 2024، في تنسيقٍ لافت في التوقيت وصفه باحثون في الحريات الأكاديمية بأنه يعكس ضغطًا فيدراليًا، لا مجرد قراراتٍ جامعية مستقلة، لم تُبدِ الجهات الفيدرالية الديمقراطية اعتراضًا على هذا المسار.

وفي يناير 2025، وقّع ترامب أمرًا تنفيذيًا وجّه الوكالات الفيدرالية صراحةً إلى استخدام تعريفIHRA ، ثم استخدم هذا الإطار لتجميد أكثر من أربعمائة مليون دولار من التمويل المخصص لجامعة كولومبيا، ولبدء مراجعاتٍ تمويلية في عشرات الجامعات الأخرى.[71] وفي مجلس النواب، مُرّر في مايو 2024 تشريعٌ بأغلبية 320 صوتًا مقابل 91، وفي ظل أغلبية ديمقراطية وبأصوات ديمقراطية وازنة، لتقنين تعريف IHRA ضمن تطبيقات المادة السادسة من قانون الحقوق المدنية.[72] ومن ثم لم يكن ترامب هو صانع الأداة بقدر ما كان هو من صقلها واستخدمها بأقصى طاقتها. وفي نوفمبر 2023، أصدر حاكم فلوريدا رون ديسانتيس أمرًا تنفيذيًا يُلزم جامعات الولاية بحل فروع

---

[67] U.S. Department of Education, Office for Civil Rights, *Frequently Asked Questions: Executive Order 13899 (Combating Anti-Semitism) and OCR's Enforcement of Title VI of the Civil Rights Act of 1964* (Washington, DC, January 19, 2021), https://www.ed.gov/media/document/faqs-executive-order-13899-combating-anti-semitism-and-ocrs-enforcement-of-title-vi-of-civil-rights-act-of-1964-2021-33939.pdf.

[68] "Trump's Executive Order on Antisemitism — Explained," Southern Poverty Law Center, 2025, https://www.splcenter.org/resources/guides/trump-executive-action-antisemitism-faq/.

[69] "Biden Condemns 'Blatant' Anti-Semitism at Columbia Pro-Palestine Protests," Al Jazeera, April 22, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/4/22/biden-condemns-blatant-anti-semitism-at-columbia-pro-palestine-protests. وللخطاب اللاحق في 7 مايو 2024: "'It Must Stop': Biden Denounces Antisemitism on College Campuses," *Roll Call*, May 7, 2024, https://rollcall.com/2024/05/07/biden-denounces-antisemitism-on-college-campuses/.

[70] U.S. House Committee on Education and the Workforce, *Holding Campus Leaders Accountable and Confronting Antisemitism*, hearing, December 5, 2023, https://democrats-edworkforce.house.gov/hearings/holding-campus-leaders-accountable-and-confronting-antisemitism; "University of Pennsylvania President Resigns amid Backlash over Congress Antisemitism Testimony," CBC News, December 9, 2023, https://www.cbc.ca/1.7054633.

[71] Donald J. Trump, *Additional Measures to Combat Anti-Semitism*, Executive Order, January 29, 2025; Associated Press and Jennifer Peltz, "The Trump Administration Is Canceling $400 Million in Grants for Columbia University over Allegations of Antisemitism," *Fortune*, March 7, 2025, https://fortune.com/2025/03/07/the-trump-administration-is-canceling-400-million-in-grants-for-columbia-university-over-allegations-of-antisemitism.

[72] *Antisemitism Awareness Act of 2023*, H.R. 6090, 118th Cong. (2024), passed by the House May 1, 2024 (320–91).

منظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين(SJP) «، مستندًا إلى قانون مكافحة الإرهاب.[73] ومن المعلوم في أدبيات الحركات الاجتماعية، منذ أعمال دوغ ماكآدم، أن المنظمات هي الأوعية التي تُحوّل الغضب الفردي إلى فعلٍ جماعي منظم، ولذلك فإن حظر المنظمة لا يلغي الغضب بقدر ما يشتته، والغضب المشتت الذي لا يجد وعاءً تنظيميًا يصبح أكثر عرضةً للتلاشي مع انحسار الاهتمام الإعلامي.[74] وما تستهدفه هذه الإجراءات، من الناحية الزمنية، هو استنزاف الطاقة التعبوية في لحظةٍ كان يمكن فيها تحويلها إلى ضغطٍ سياسي متراكم ومستمر.

أما الطبقة الثالثة من طبقات التجريم فهي الأكثر مباشرةً في استهداف أجساد الناشطين، وتجسدها قضية محمود خليل، التي اجتمعت فيها معظم عناصر هذا النمط. ففي الثامن من مارس 2025 اعتُقل خليل، وهو طالب فلسطيني حاصل على الإقامة الدائمة ومتزوج من أمريكية كانت في شهرها التاسع من الحمل، على يد عناصر من سلطات الهجرة أمام مقر سكنه في مانهاتن، من دون اتهامٍ جنائي.[75] وكان سبب الاعتقال دوره في احتجاجات جامعة كولومبيا، بكونه مفاوضًا بين الطلاب المعتصمين وإدارة الجامعة. ثم نُقل إلى مركز احتجاز في لويزيانا، على بُعد أكثر من ألف ميل من عائلته ومحاميه. وحين وضعت زوجته مولودهما الأول في أبريل 2025، رُفض طلبه الحصول على إجازةٍ مؤقتة لمرافقتها. واستند قرار الترحيل إلى مذكرةٍ من وزير الخارجية ماركو روبيو تزعم أن وجوده ينطوي على «عواقب خارجية خطيرة محتملة»، وهي صياغةٌ تثير، في جوهرها، سؤالًا عن انتقال أداة القانون من معاقبة الفعل إلى مساءلة الموقف السياسي نفسه.[76] وقد أعلن ترامب أن خليل سيكون «الأول في سلسلةٍ كثيرة قادمة»، في إشارةٍ واضحة إلى أن الأثر التخويفي للإجراء يتجاوز نتيجته الفردية.[77] وكانت الباحثة القانونية راميا كريشنان، من معهد نايت بجامعة كولومبيا، قد وثّقت أن خليل استُدعي إلى مكتب الجامعة قبل يومٍ واحد من اعتقاله بسبب مزاعم نشرتها مجموعة مؤيدة لإسرائيل تدعو إلى ترحيله. أي إنه قصد مؤسسته طلبًا للحماية قبل يومٍ واحد من أن تحتجزه الدولة. وبعد اعتقاله، فتحت إدارة كولومبيا نفسها تحقيقاتٍ تأديبية بحقه بسبب نشاطه، مضيفةً طبقةً مؤسسية إلى ما مارسته السلطة الفيدرالية.

وأفاد محررو مجلةٍ طلابية في الجامعة لاحقًا بأن طلابًا دوليين طلبوا حذف مقالاتٍ كتبوها عن غزة خشية استخدامها ضدهم في إجراءاتٍ تتعلق بالهجرة. وهنا يصبح الصمت سابقًا على الاعتقال، ويغدو المقال الغائب أحيانًا أكثر دلالةً من المقال المنشور، لأن ما يُنتج أثر التجريم ليس فقط ما تفعله السلطة، وإنما ما يدفع الأفراد إلى الامتناع عن فعله استباقًا لما قد تفعله السلطة بهم. وبالتوازي مع قضية خليل، واجهت روميسا أوزتورك، الطالبة في جامعة تافتس إجراءاتٍ ترحيلية مرتبطة بنشاطها. وقد أنتج هذا التتابع في القضايا، من اعتقالٍ ثم إفراجٍ جزئي ثم تهديدٍ بإعادة الاحتجاز، ما تُظهره أدبيات الضبط الاجتماعي بوصفه أكثر فاعليةً في الإخضاع من اليقين الكامل في أي اتجاه، أي حالة القلق المزمن. وهذا الغموض المُدار هو، في ذاته، أداة تأجيل فعّالة، لأنه يُبقي آلية الردع عاملةً من دون حاجةٍ إلى تطبيق العقوبة على الجميع.

---

73 Brendan Farrington, Collin Binkley, and Associated Press, "DeSantis Bans Students for Justice in Palestine from Florida College Campuses for Providing 'Support' to Hamas," *Fortune*, October 26, 2023, https://fortune.com/2023/10/26/desantis-bans-students-for-justice-in-palestine-from-florida-college-campuses-hamas-israel.

74 Doug McAdam, *Political Process and the Development of Black Insurgency, 1930–1970* (Chicago: University of Chicago Press, 1982).

75 "Who Is Mahmoud Khalil? A Look at the Columbia University Protestor Detained by ICE," CNN, March 11, 2025, https://www.cnn.com/2025/03/11/us/mahmoud-khalil-columbia-ice-green-card-hnk.

76 Joel Rose, "Immigration Judge to Rule Friday on Detained Activist Mahmoud Khalil," NPR, April 8, 2025, https://www.npr.org/2025/04/08/nx-s1-5356477/mahmoud-khalil-immigration-judge-ruling-ice-louisiana.

77 "Trump Lauds ICE Detainment of Palestinian Activist as 'First Arrest of Many to Come,'" Associated Press, March 10, 2025.

وثمة طبقةٌ أخرى أقل ظهورًا يمكن تسميتها «التجريم الاجتماعي عبر المراقبة الاسمية». فموقع «Canary Mission» يحتفظ بملفاتٍ مفصلة لآلاف الطلاب والأكاديميين الذين أبدوا تضامنًا مع الفلسطينيين، موثقًا ذلك بصورٍ ومنشوراتٍ ومشاركاتٍ في فعاليات. وبكون الموقع سجلًا رقميًا دائمًا، يدرك من يملك صورة أو ملف عليه أنه قد يلاحقه في مقابلات العمل أو طلبات التصاريح الأمنية. وقد وثّقت منظماتٌ معنية بحرية الصحافة في عام 2024 إفاداتٍ من طلاب وصحفيين قالوا إن إدراج أسمائهم في الموقع أثّر فعليًا في مساراتهم المهنية من خلال الحذر الذاتي الذي يولّده احتمال أن يكون هذا السجل حاضرًا في المستقبل.[78] وهكذا تتقاطع الآليات التشريعية والجامعية والجسدية والاسمية لتنتج شرطًا واحدًا، هو رفع كلفة الفعل السياسي المستمر حتى يصبح هذا الفعل متاحًا لفئةٍ أضيق فأضيق. فالأثر المنشود لهذه الممارسات هو الحيلولة دون تحوّل هذا التعاطف إلى تنظيمٍ متراكم يبلغ عتبة الكثافة التي تحدّث عنها برستين. وهنا يلتقي الثبات البنيوي الذي شرحه الفصل الثالث مع التجريم النشط الذي يتناوله هذا الفصل، فبينما الأول يجعل الاستمرار هو الخيار الافتراضي والأسهل، أما الثاني فيرفع كلفة الخروج منه. ومن تضافرهما ينشأ نظامٌ للتأجيل أكثر فاعليةً مما يمكن أن ينتجه أيٌّ منهما منفردًا.

غير أن سياسات التأجيل تحمل في داخلها تناقضًا قد يضعفها على المدى البعيد. فكلما ارتفعت كلفة الفعل، انجذب إلى الحركة أفرادٌ أكثر استعدادًا لتحمّل هذه الكلفة، وهؤلاء، كما تُظهر أدبيات الحركات الاجتماعية يمكن أن يصبحوا العمود الفقري لحركةٍ تستمر بعد انحسار الحماس الأولي.

وكلما استخدمت الدولة أدواتٍ أكثر صراحةً، كاعتقال حاملٍ للإقامة الدائمة من دون اتهامٍ جنائي، اتسعت إمكانية تحوّل القضية الفردية إلى قضيةٍ عامة، واتسعت معها دائرة التضامن بدل أن تضيق. وكلما بالغت الهيمنة في إعادة إنتاج نفسها عبر الإلزام والحظر والتجريم كلما أكدت أن استخدام هذه الأدوات للردع أو القمع لم يعد كافياً. ولهذا فإن توصيف اعتقال خليل بوصفه «رسالة ردع» يظل توصيفًا قاصرًا لأن ردع المنظّمين يفترض إمكان عزلهم عن البيئة الاجتماعية التي يتحركون فيها. غير أن الاعتقال قد ينتج الأثر المعاكس حين تتحول القضية الفردية إلى رمزٍ أوسع. وهنا لا يعود السؤال فقط عمّا إذا كان الإجراء قد ردع خليل أو غيره، وإنما عمّا إذا كان قد أنتج، في الوقت نفسه، موردًا تعبويًا جديدًا للحركة التي كان يستهدفها.

إنّ التأثير في السياسة الخارجية داخل نظامٍ ديمقراطي يتطلب ترجمة التحول في الرأي العام إلى قوة سياسية، وهذا التحول يتضمن شروطًا معينة. أولها وجود كلفةٍ انتخابية واضحة وقابلة للقياس، بحيث يمكن مساءلة المشرّعين بشكل مباشر عن مواقفهم، وهذا ما أثبتته جزئيًا حملة «غير ملتزم» في ميشيغان ونجاحات ممداني والسيد وغيرهما. وثانيها وجود منظماتٍ قادرة على تحويل المزاج العام إلى ضغطٍ موجّه يسمّي الفاعلين ويستهدف مواقع القرار. وثالثها وجود إطارٍ مرجعي يمنح هذا الضغط شرعيةً داخل السياق الأمريكي نفسه. ويمكن إضافة شرطٍ آخر، وهو القابلية على الاستمرار التنظيمي والإعلامي، ما يتطلب حركة جماهيرية فاعلة، وتحرّكات قانونية مستمرة، وبناء بنى تحتية إعلامية وثقافية فلسطينية تسهم في عملية تحويل الرأي العام إلى قوة سياسية في المدى المتوسط. وهذا بالتأكيد يتضمن أيضًا بناء اتفاقات وتحالفات واسعة مع أطراف فاعلة في المجتمع الأمريكي.

[78] "Canary Mission: A Blacklist Shapes Immigration, Policing, and Pro-Palestinian Discourse," *CounterPunch*, November 18, 2025, https://www.counterpunch.org/2025/11/18/canary-mission-a-blacklist-shapes-immigration-policing-and-pro-palestinian-discourse/; on ICE's reliance, see the testimony of Peter Hatch as reported by the Knight First Amendment Institute in *AAUP v. Rubio*.

الحرب القانونية واستراتيجية الرحالة

ثمّة مفارقة تتردّد في صميم المشهد الفلسطيني الراهن، لربما عبر الزمن، بل يُفهم على نحوٍ أدقّ حين يُنظر إليها بوصفها بنيةً تتكرّر في مستوياتٍ متعدّدة. فنحن في خضمّ لحظةٍ تاريخية تفيض بالاحتمالات السياسية، وفاعلٍ فلسطيني لا يملك الأدوات اللازمة لتحويل ذلك الاحتمال إلى حقيقةٍ سياسية. والسؤال الجوهري الذي يفرضه هذا الواقع هو سؤال الفجوة بين الرصيد الأخلاقي الهائل المتراكم لدى الفلسطينيين وقضيتهم، والقدرة على إدارته سياسيًا وتحويله إلى فاعليةٍ سياسية. هذا الفصل محاولةٌ للإجابة عبر ثلاثة مشاهد تحليلية متشابكة: مشهد السلطة الرسمية وعلاقتها الإشكالية بالقانون الدولي، ومشهد الاستراتيجية الرحّالة التي ينتجها المجتمع الفلسطيني خارج مؤسسات الحكم، ومشهد التشظّي السياسي الذي يُعطّل ترجمة هذين المشهدين معًا إلى ضغطٍ منظّم على كافة المستويات.

ولعلّ أبلغ مدخلٍ إلى هذه الإشكالية هو البدء من المساحة التي يُفترض أن تكون الأكثر وعدًا في هذه المرحلة، أي من خلال توظيف القانون الدولي أداةً في انتزاع الحق الفلسطيني، أو ما باتت تُعرف في الأدبيات السياسية بـ"اللوفير" (Lawfare). فمنذ انضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي في الثاني من يناير 2015، وما سبق ذلك من حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، أصبحت أمام قيادة السلطة الفلسطينية أداةٌ قانونية لم تكن متاحةً من قبل، أي إمكانية محاكمة قيادات دولة الاحتلال على جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية.[79] وقد تجلّى هذا الأفق في مايو 2024 حين طلب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان مذكرات اعتقال بحقّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، قبل أن تُصدر المحكمة في نوفمبر من العام ذاته مذكرات الاعتقال فعليًا بعد مخاضٍ عسير.[80] وقبل ذلك وبعده، كشفت قضية جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2023 أنّ الحجج القانونية المتعلقة بالإبادة الجماعية باتت تجد صدىً في أرفع المحافل القضائية الدولية، وإن أتت متأخرة وبعد سنين من المماطلة في إصدار هذه المذكرات على خلفية الاستيطان وغيرها.[81]

بيد أنّ هذه اللحظات القانونية المتلاحقة، وعلى كلّ ما تحمله من دلالةٍ تاريخية، تُمثّل في الوقت نفسه الشاهد على نمطٍ يُعيد إنتاج نفسه في المسار الفلسطيني الرسمي، وهو نمط التقدم الانتهازي والتراجع في محطات حرجة. فالسلطة الفلسطينية لم تُعامل يومًا القانون الدولي كمسار استراتيجي مركزي، بل كورقة ضغطٍ تكتيكية تُسحب حين يشتعل المطلب الأخلاقي، وتُودَع في الأدراج حين يبدأ الأمريكيون والإسرائيليون في قراءة هذا المطلب بوصفه تهديدًا. والدليل الأكثر فجاجةً على هذا النمط يبقى ما حدث إبّان تقرير غولدستون عام 2009، حين تراجعت السلطة الفلسطينية في الثاني من أكتوبر عن دعم قرارٍ في مجلس حقوق الإنسان يتبنّى التقرير الذي اتّهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب خلال عملية الرصاص المصبوب.[82]

ولم تكن تلك الخطوة قرارًا سياسيًا مستقلًا، بل كانت – كما أثبتته الوثائق المسرّبة لاحقًا – استجابةً لضغطٍ أمريكي مباشر حمل معه وعودًا بتفعيل مسار التفاوض .تكرّر النمط ذاته بأشكالٍ مختلفة. ففي مايو 2024، حين بدا أنّ المحكمة الجنائية الدولية مقبلةٌ على إصدار

[79] United Nations General Assembly. *Status of Palestine in the United Nations.* Resolution 67/19, A/RES/67/19. November 29, 2012.
[80] Khan, Karim A. A. "Statement of ICC Prosecutor Karim A. A. Khan KC: Applications for Arrest Warrants in the Situation in the State of Palestine." International Criminal Court, May 20, 2024; International Criminal Court. "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Rejects the State of Israel's Challenges to Jurisdiction and Issues Warrants of Arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant." November 21, 2024.
[81] International Court of Justice. *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel).* Order (Provisional Measures), January 26, 2024
[82] United Nations Human Rights Council. *Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict* [Goldstone Report]. A/HRC/12/48. September 25, 2009.

مذكرات اعتقال ضدّ القيادة الإسرائيلية، أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة أنّها تمتلك معلوماتٍ تفيد بأنّ مسؤولين في السلطة الفلسطينية كانوا يضغطون على المدّعي العام. وردّت الولايات المتحدة بالتلويح بتجميد العائدات الضريبية التي تجبيها إسرائيل نيابةً عن السلطة، في حين سارعت إدارة بايدن إلى إبلاغ المحكمة خلف الكواليس بأنّ إصدار المذكرات سيُفجّر كلّ شيء[83]. وقد مضت المحكمة قُدُمًا رغم ذلك، وأصدرت المذكرات في نهاية المطاف، لكنّ ذلك لم يُغيّر المعادلة، إذ إنّ السلطة الفلسطينية تجد نفسها في موقع من يمسك الحجر ليضرب، ثمّ ينظر إلى الوراء بحثًا عن إذن. وقد وصلت هذه المعادلة إلى حدٍّ أكثر كشفًا حين فرضت إدارة ترامب في سبتمبر 2025 عقوباتٍ على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية – الحقّ والميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وغيرها – بذريعة تعاونها مع التحقيقات الجنائية الدولية[84].

لم يكن ذلك مفاجئًا لمن تأمّل في بنية الاشتراط الأمريكي، بمعنى أنّ القانون الأمريكي نصّ صراحةً على أنّ وصول الدعم الاقتصادي إلى السلطة الفلسطينية مرهونٌ بعدم ممارستها أي ضغطٍ على المحاكم الجنائية ضدّ مواطنين إسرائيليين. هذا قيدٌ هيكلي مدمجٌ في بنية التمويل للسلطة الفلسطينية. ما يكشفه هذا النمط المتكرّر هو أنّ علاقة السلطة الفلسطينية الرسمية بالقانون الدولي محكومةٌ بمنطق الرهن لأسباب ترتبط ببراغماتيةٍ أصبحت عبئًا على كلّ تحرّك، ولأنّ السلطة واقتصادها السياسي يعتمدان بشكلٍ شبه كامل على حسن النوايا الإسرائيلية ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية. لهذا أصبح توظيف المسار القانوني بوصفه رافعةً ابتزازية في مواجهة إسرائيل والغرب، مع الاستعداد الضمني للتخلّي عنه حالما يُنتج ضغطًا ماليًا أو سياسيًا لا تحتمله السلطة. وهذا بالضبط ما حلّلته نورا عريقات حين أكّدت أنّ القيادة الفلسطينية لم تتبنَّ يومًا استراتيجيةً قانونية، بل اكتفت بتكتيكاتٍ متفرّقة تتخلّى عنها حالما تلوح شروطٌ أمريكية أفضل في أفق مفاوضاتٍ لا تتحقّق.[85] وهذا يعني أنّ إحدى أهمّ الإشكاليات التي تواجه العمل الفلسطيني القانوني هي الفلسطيني نفسه، قبل أن تكون شحّ الأدوات والضغط الأمريكي المتصاعد على المؤسسات الدولية وتلك العاملة في مجال محاسبة مجرمي الحرب تحديدًا.

غير أنّ المشهد لا ينتهي عند هذا الحدّ وذلك لأنّ ثمّة مشهدًا ثانيًا يجري في الوقت نفسه بمنطقٍ مختلف، وهو ما يمكن تسميته الاستراتيجية الرحّالة للحضور الفلسطيني في الفضاء العام الغربي والعالمي. إنّها "رحّالة" لأنّها لا تتّخذ مقرًا ثابتًا، ولا تنتسب إلى مؤسسةٍ واحدة، ولا تصدر عن قيادةٍ مركزية تمنح الأوامر وتضع الأهداف. بل إنّها تنشأ من تقاطع إرادات وجهودٍ وأصواتٍ ومبادرات تعمل في مساراتٍ متوازية دون تنسيقٍ مركزي، لكنّها تُنتج، بحكم تراكمها وتداخلها، أثرًا سياسيًا يفوق ما كان ممكنًا لأيٍّ منها منفردًا.

وما يجعل هذه الاستراتيجية ظاهرةً جديرةً بالتأمّل هو أنّها تعمل في اللحظة التي تعجز فيها المؤسسة الرسمية. ولعلّ أولى هذه المسارات هي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات(BDS) ، التي أطلقتها في عام 2005 مئةٌ وسبعون منظمةً من مكوّنات المجتمع المدني الفلسطيني. لم تكن BDS يومًا حركةً سياسية بالمعنى الحزبي أو حتى البرنامجي، بل كانت – وهذا سرّ قوّتها ومحدوديّتها في آنٍ معًا – بنيةً شبكيةً لامركزية تعمل بمنطق العدوى الأخلاقية، مشكلةً مرجعًا للبتّ في القضايا المختلفة.[86] وبحلول عام 2024، كانت

[83] Jacob Magid, "Biden Officials Privately Pushed Abbas to Shelve ICC Probe against Israel," *Times of Israel*, September 9, 2021, https://www.timesofisrael.com/biden-officials-privately-pushed-abbas-to-shelve-icc-probe-against-israel/

[84] U.S. Department of State. "Sanctioning Foreign NGOs Directly Engaged in the ICC's Illegitimate Targeting of Israel." September 4, 2025.

[85] Erakat, Noura. *Justice for Some: Law and the Question of Palestine.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2019.

[86] Palestinian Civil Society. "Palestinian Civil Society Call for Boycott, Divestment and Sanctions against Israel." July 9, 2005.

الحركة قد أسهمت في تحوّلاتٍ لافتة وضغطٍ منظّم فرض سحب بعض الاستثمارات، وأدّى إلى بعض الإنجازات تجاه المتواطئين مع الاحتلال.

يُضاف إلى ذلك ما أنتجه الحراك الجامعي الأمريكي والأوروبي والعالمي في ربيع 2024. فحين اندلعت المخيّمات الاحتجاجية في جامعة كولومبيا، ثمّ في أكثر من مئة جامعة أمريكية وعشرات الجامعات الأوروبية والأسترالية واللاتينية، كانت هذه التظاهرات إعلانًا عن أنّ جيلًا كاملًا من النخب الغربية المستقبلية بات يرى في القضية الفلسطينية قضيةً مركزية في منظومة قيمه. فالطالب الذي يضع خيمته في حديقة جامعة هارفارد ويخاطر بتعليقٍ دراسي يُعيد تعريف ما يُشكّل "القيم الليبرالية" في الفضاء الأكاديمي الغربي. وما يمنح هذا الحراك خصوصيّةً تتجاوز الحدث ذاته هو التحالفات التي صنعها. فالنشاط الفلسطيني في الشتات، ولا سيّما في الولايات المتحدة، أنتج خلال السنوات الأخيرة شبكةً من التقاطعات مع حركات حقوق الإنسان الأمريكية – من حركة حياة السود مهمة إلى التنظيمات اللاتينية إلى مجتمعات السكان الأصليين. هذه التحالفات نواةُ بنيةٍ سياسية تقوم على وعيٍ مشترك بالاستعمار الاستيطاني بوصفه نظامًا يتكرّر في سياقاتٍ جغرافية متعدّدة. حين تقول ناشطةٌ من مجتمع السكان الأصليين في أمريكا إنّ ما يجري في غزة يُشبه ما مرّ به أجدادها، فهي تبني مسارًا للتضامن يقوم على استمرارية التجربة الاستعمارية. وهذا ما يُفسّر لماذا باتت مطالب وقف تسليح إسرائيل تجد صدىً في الأوساط النقابية الأمريكية ولدى شرائح المجتمع التي لم تكن تهتمّ تاريخيًا بالشأن الفلسطيني.

ثمّ إنّ هذا الحراك الشعبي يُغذّيه منتجٌ فكري وأكاديمي ينبثق من شبكة أكاديميين فلسطينيين وعرب في الجامعات الغربية، من رشيد الخالدي ونورا عريقات إلى ربيع الأغبرية ومحمد كرد وشيرين صيقلي وجوزيف مسعد وعشرات غيرهم، يُشكّلون ما يمكن تسميته "البنية التحتية الخطابية" للتحوّل في الرأي العام. وهؤلاء لا يكتبون في فراغٍ أكاديمي مقطوع عن الواقع، بل تُجنَّد أعمالهم في النقاشات العامة حول القانون الدولي والإبادة الجماعية والأبارتهايد، بطريقةٍ تجعل من الجهاز المفاهيمي الفلسطيني جزءًا من سجلّ الخطاب الغربي المعتمد. حين تُصنّف منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش الاحتلالَ بوصفه "أبارتهايد"، فإنّ ذلك لم يحدث في فراغٍ، بل جاء في سياقٍ شهد سنواتٍ من الاشتغال الأكاديمي والمناصرة المدنية على توسيع حدود ما يمكن قوله دون أن يُلصق قائله بتهمة العداء للسامية[87]. بيد أنّ الاستراتيجية الرحّالة، بكلّ ما تحمله من طاقةٍ تراكمية، تصطدم بحدٍّ بنيوي لا تستطيع تجاوزه بأدواتها الراهنة، وهو يتكثّف بغياب الإطار المؤسسي الذي يُحوّل الطاقة المبعثرة إلى ضغطٍ سياسي منظّم قادر على التأثير في قرارات الدول. وهذا ما يقودنا إلى المشهد الثالث والأكثر تعقيدًا، أي دور الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي بوصفه عائقًا أمام بناء قيادةٍ شرعية قادرة على قيادة مشروع التحرّر على مستوى الدولة والجنوب العالمي.

الانقسام الفلسطيني معضلةٌ تتعلّق بشرعية التمثيل، والأهمّ أيضًا بالخلط بين الأدوات النضالية والغايات السياسية. فمنذ عام 2007، لا توجد قيادةٌ فلسطينية يمكنها الادّعاء بأنّها تمثّل مجمل الشعب الفلسطيني بشرعيةٍ انتخابية حديثة؛ فلا السلطة الفلسطينية التي لم تُجرِ انتخاباتٍ رئاسية منذ عام 2005، ولا منظمة التحرير التي لا تضمّ في هياكلها حماس والجهاد الإسلامي وجملةً من الفصائل، ولا حماس التي انبثقت سيطرتها على غزة عن حسم عسكري. وهذا الفراغ في الشرعية ليس ثغرةً إجرائية قابلةً للإصلاح بانتخاباتٍ تُجرى غدًا – وإن كانت الانتخابات ضرورية – بل هو علامةٌ على أنّ الإطار المؤسسي الذي وُلد من أوسلو قد استنفد قدرته على تمثيل مشروعٍ تحرّري في

[87] Amnesty International. *Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity.* London: Amnesty International, 2022. Index MDE 15/5141/2022.

لحظةٍ بات فيها هذا المشروع يتجاوزه. وتنعكس هذه الأزمة مباشرةً على السياسة الدولية بحيث يجد الفلسطينيون صعوبةً بالغة في تنسيق مواقفهم الدبلوماسية مع دول الجنوب العالمي التي باتت، كما في قضية جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، الأكثر استعدادًا لاتخاذ مبادراتٍ قانونية وسياسية جريئة. فقد قدّمت جنوب أفريقيا الدعوى الأكثر تأثيرًا في تاريخ القضية الفلسطينية الحديثة مستندةً إلى إرثها في مواجهة الأبارتهايد ومنظومتها القانونية الخاصة. وقد أقرّ ثلاثة عشر قاضيًا من أصل خمسة عشر بأنّ حقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية "معقولةٌ"، وأنّ ثمّة خطرًا حقيقيًا بوقوع ضررٍ لا يمكن إصلاحه. وكان ذلك تحوّلًا قانونيًا بالغ الأهمية، لكنّ السؤال ظلّ مفتوحًا، أي من يتابع هذا الحكم بإجراءاتٍ دبلوماسية منظّمة تُلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرّك؟

ومن ناحيةٍ أخرى، يُنتج الانقسام الداخلي تناقضًا تكتيكيًا يُضعف المسار القانوني نفسه. فحين تتقدّم السلطة الفلسطينية خطوةً في مسار المحكمة الجنائية الدولية، تجد نفسها أمام سؤالٍ محرج، بمعنى أنّ التحقيق في جرائم الحرب قد يطال حماس بالقدر الذي يطال دولة الاحتلال. والسلطة التي تتنافس سياسيًا مع حماس تجد في ذلك تناقضًا يُصعّب الدفع الكامل بهذا المسار. أمّا حماس فتُبدي دعمًا حذرًا للمحافل الدولية، مع تحفّظاتٍ صريحة على أيّ إطارٍ يضعها في موضع المساءلة. والنتيجة ما يمكن تسميته "منطق الحدّ الأدنى"، أي يدعم كلّ طرف المسار الدولي بمقدار ما يخدم مصالحه، ويُعرقله بمقدار ما يُهدّدها، فتكون المحصّلة ضغطًا دبلوماسيًا أقلّ ممّا تستلزمه اللحظة. ويزداد الأمر تعقيدًا مع تحوّل الانقسام إلى فراغٍ في الخطاب. فالسلطة الفلسطينية، بحكم ارتباطها البنيوي بإطار أوسلو والتنسيق الأمني ومشروطية التمويل الدولي، تُصوّر القضية بكونها نزاعًا إقليميًا قابلًا للتسوية عبر التفاوض، وهو خطاب تتآكل مصداقيّته بالتوازي مع تآكل الأرض الفلسطينية. في المقابل، يُقدّم النشاط الشعبي والأكاديمي القضية بوصفها قضية استعمارٍ استيطاني وأبارتهايد تتطلّب تفكيكًا بنيويًا. وهذا الخلاف ليس نظريًا، بل يحدّد التحالفات الممكنة والأدوات المتاحة والمخاطبين المحتملين. وتتّسع الفجوة بقدر ما تتآكل مصداقية مسار التسوية، فتجد المؤسسة الرسمية نفسها تدافع عن خطابٍ لم يعد يتصل بالواقع، فيما يتقدّم الحراك الشعبي بخطابٍ أكثر جذريةً، لكنّه يفتقر إلى الشرعية المؤسسية.

وهذا الوضع لا يتوقّف عند الفلسطيني داخل الأرض المحتلّة بل يمتدّ ليطال علاقة الداخل بالشتات. فالحراك الفلسطيني في المهجر يعمل بأطرٍ ورؤىً غالبًا ما تتقاطع مع خطاب حقوق الإنسان الكوني وحركات العدالة الاجتماعية، لكنّه يجد نفسه منفصلًا عن القرار السياسي الفلسطيني الرسمي الذي لا يمثّله في معظم الأحيان ولا يستمع إليه أساسًا. ناشطةٌ فلسطينية في شيكاغو تبني تحالفاتٍ مع النقابات العمالية وتُعبئ الشبكات المجتمعية تفعل ذلك بأدواتها الخاصة ودون توجيهٍ من رام الله. الطاقة متوفّرة، والبنية التحتية للتواصل متوفّرة، لكنّ الإطار الجامع الذي يُحوّل هذه الطاقة المبعثرة إلى تمثيلٍ سياسي موحّد على المستوى الدولي غائب. أمام هذا الواقع، تبدو الحاجة ملحّةً إلى إعادة التفكير الجذري في نوعية القيادة التي يحتاجها المشروع التحرري في هذه المرحلة.

وما تكشفه الشواهد بصوتٍ صارم هو أنّ السلطة الفلسطينية في شكلها الراهن ليست فقط عاجزةً عن قيادة تحوّلٍ في السياسة الدولية، بل هي، في جوانب جوهرية، عائقٌ أمامه، لأنّ الإطار المؤسسي الذي أنشأه أوسلو قبل ثلاثة عقود قد حمّلها مهمةً مستحيلة، أي إدارة الفلسطينيين تحت الاحتلال بالتنسيق مع المحتلّ، وفي الوقت نفسه قيادة نضالهم ضدّ هذا الاحتلال. وهذا التناقض ليس حالةً طارئة يمكن تجاوزها بإصلاحٍ إداري أو بضخّ قيادةٍ جديدة في البنية القائمة، بل هو العيب المؤسسي الأصيل الذي أنتجه أوسلو وما زال يعيد إنتاجه. ما يُقترح هنا، إذن، ليس تحسين أداء السلطة الفلسطينية، بل إنتاج مستوىٍ آخر من القيادة السياسية، أي قيادةٌ تجمع الفلسطينيين في كلّ أماكن وجودهم، وتنبثق شرعيّتها من تمثيلٍ حقيقي لمجمل الشعب الفلسطيني. وهذه القيادة، تحديدًا لأنّها لا تتولّى شؤون الحوكمة اليومية

في الضفة وغزة، تكون طليقةً من قيود التنسيق الأمني ومشروطية التمويل وأسر الابتزاز الدبلوماسي الأمريكي الإسرائيلي. إنّها قيادةٌ لمشروعٍ تحرّري. وهذا الفصل بين الحوكمة والمشروع التحرّري هو شرطٌ لتجاوز الواقع الحالي.

وهذا المسار ضرورةٌ استراتيجية حين يُنظر إليه في ضوء ما تحقّق فعليًا من تحوّلاتٍ في العالم. فجنوب أفريقيا التي قادت الدعوى القضائية الأكثر تأثيرًا، وتمتلك ذاكرةً تاريخية مع الأبارتهايد وتنظيماتٍ سياسية ذات خبرة في الضغط الدولي، لن تتوقّف عن المبادرة في غياب القيادة الفلسطينية، لكنّ التنسيق البنيوي بين هذه القوى وقيادةٍ فلسطينية حرّة من قيود أوسلو كفيلٌ بتضخيم الأثر أضعافًا مضاعفة. ذلك أنّ منطق ما بعد 2023 بات يتيح، ربّما للمرة الأولى بهذا العمق، ظهور تحالفاتٍ فعلية بين دول الجنوب حول منظومةٍ مشتركة من العقوبات والقطيعات التجارية والمحاكمات الدولية. لكنّ هذه التحالفات لا يمكن أن تصل إلى كامل طاقتها دون قيادةٍ فلسطينية تستطيع أن تتحدّث باسم مجمل الشعب الفلسطيني وتوقّع التزاماتٍ سياسية مُلزمة دون أن تُراقب العين الأمريكية كلّ خطوةٍ منها.

وثمّة بُعدٌ آخر يستحقّ التوقّف عنده في هذا السياق، وهو أنّ قوّة الموقف الأخلاقي الفلسطيني باتت موثّقةً قضائيًا بصورةٍ لم تكن متاحةً في أيٍّ من المراحل السابقة. فقد أكّدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو 2024 عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي في أراضي 1967 بكاملها، وإن كان ذلك رأيًا استشاريًا غير ملزم. والمقرّرة الأممية الخاصة فرانشيسكا ألبانيزي وصفت ما يجري في غزة بأنّه "تشريح إبادة جماعية". والرأي الاستشا[88]ري ذاته يضع الدول الأطراف في الاتفاقية أمام التزاماتٍ لا يمكنها التهرّب منها بخطابٍ إجرائي. هذا الرصيد القانوني، المتراكم من عمل عقودٍ في المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات الحقوقية والأكاديميين الذين وثّقوا وحلّلوا وحاججوا، يمثّل بنيةً تحتيةً قانونيةً نادرة لا تُعوّض. لكنّه يحتاج إلى قيادةٍ سياسية قادرة على ترجمته إلى ضغطٍ دبلوماسي منظّم، وليس إلى مؤسسةٍ تستخدمه ورقةً تفاوضيةً ثمّ تُفرّط فيه.

يطرح هذا كلّه، في نهاية المطاف، سؤالًا ليس تحليليًا بل فعليًا، ما الذي يُمكن فعله؟ ليس من باب التفاؤل المُلزَم، بل من باب تشخيص الممكن التاريخي الذي تتيحه اللحظة الراهنة. وهذا الممكن يتضمّن، على أقلّ تقدير، ثلاثة عناصر. الأوّل، تعميق الشقوق القائمة في بنية الدعم الغربي لإسرائيل بالاشتغال على التناقضات الداخلية التي تمتلكها، أي التناقضات بين الليبرالية الصهيونية ووقائع الأبارتهايد، وبين الجيل الإنجيلي الجديد وإرث اللاهوت السياسي القديم، وبين منطق "أمريكا أولًا" وكلفة دعم نظامٍ تتوسّع معارضته داخل السياسة الأمريكية ذاتها. الثاني، بناء تنسيقٍ بنيوي مع قوى الجنوب العالمي لا يمرّ بالضرورة عبر القنوات الفلسطينية الرسمية المقيّدة، بل ينبثق من المجتمع المدني والأكاديميين والمنظمات الحقوقية التي تتمتّع بحريةٍ أكبر. الثالث، الإجابة عن السؤال المؤجّل منذ عقود، أي إنتاج إطارٍ تمثيلي جامع للفلسطينيين يُعيد منظمة التحرير إلى روحها الأصلية بوصفها ممثّلةً للشعب الفلسطيني.

إنّ الهوّة الفلسطينية الكبرى هي بين لحظةٍ تاريخية استثنائية وبنيةٍ مؤسسية لا تزال تُفكّر بأدوات مرحلةٍ انقضت. فالجدار الذي يُحيط بالقضية الفلسطينية، جدار الإفلات من العقاب والتغطية الغربية والتحصّن الأمريكي، يتصدّع اليوم بما لم يتصدّع منذ عقود. بيد أنّ الشقوق وحدها لا تُسقط الجدران. ما يُسقطها هو مَن يعرف كيف يضغط في المواضع الصحيحة وفي اللحظة المناسبة، بأدواتٍ لا تُفرّط في قيمتها القانونية مقابل وعودٍ دبلوماسية، وبقيادةٍ لا تُعرّف نفسها بحجم ما تُدير، بل بعمق ما تُريد. وهذه المعادلة، في صيغتها الأكمل، لا تزال في طور التشكّل، ربّما في الشارع أكثر مما هي في المقاطعة، وفي الشتات أكثر مما هي في الوطن، وفي الفكر الذي يسبق المؤسسة قبل أن

[88] Albanese, Francesca. *Anatomy of a Genocide: Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967.* A/HRC/55/73. Geneva: United Nations Human Rights Council, March 25, 2024.

تلتحق به. وإذا كان ثمّة درسٌ واحد تمنحه هذه اللحظة فهو أنّ الوقت لم يتوقّف لانتظار من يُكيّفون أنفسهم مع ما هو قائم، بل يُعجّل بمن يبنون ما يجب أن يكون.

الخاتمة

لقد سعى هذا البحث إلى تشريح المسافة الملتبسة بين وعيٍ يتحوّل وسياسةٍ ما زالت كما هي، وهي المسافة التي شكّلت العمود الفقري التحليلي لفصوله جميعًا. فقد بيّنّا أنّ دعم دولة الاحتلال لم يكن يومًا بداهةً مستقرة، بل بناءً مُصنّعًا احتاج على الدوام إلى صيانةٍ متواصلة عبر سردياتٍ ثلاث، ومنظومةٍ من المصالح المادية، والأطر النفسية، وشبكات الضغط المؤسسي. وحين تراكمت وقائع الإبادة في غزة، بوحشيتها الموثّقة، تصدّعت هذه البداهة على مستوياتٍ متعدّدة في آنٍ واحد. ويأتي هذا التشقّق من حملات المناصرة واستراتيجيات الرحّالة التي ساهمت في إعلاء صوت فلسطين، ولكن أيضًا من إصرار دولة الاحتلال ذاتها على الاستثنائية، وعلى إنتاج ما يفضح تناقضاتها. ولكن تبقى حقيقة أنّ التغيّر في الوعي لا يُترجَم تلقائيًا إلى تحوّلٍ في القرار. فقد أظهرنا أنّ بين المزاج الشعبي والسياسة تمتدّ بنيةٌ مؤسسية متعدّدة الطبقات تعترض طريق التحوّل والأسهل في السياسة، وتتضمن هندسة التمويل الانتخابي، ومنطق التبادل التشريعي، والامتياز التنفيذي، والذاكرة البيروقراطية، وصولًا إلى مصالح بنيوية تتصل بدور الإمبراطورية الأمريكية في المنطقة العربية. وإلى جانب هذا الثبات البنيوي السلبي، تعمل سياساتٌ نشطة للتأجيل والتجريم تسعى إلى إبقاء المسافة واسعةً بين الانزياح في الرأي والكثافة القادرة على فرض كلفةٍ سياسية. وهكذا يغدو الصراع أيضًا صراعًا على الزمن.

وفي هذا الأفق يتّضح موقع الفاعل الفلسطيني. فاللحظة تفيض بالاحتمالات، لكنّ الفجوة بين الرصيد الأخلاقي المتراكم والقدرة على إدارته سياسيًا تظلّ قائمة. فالسلطة الرسمية أسيرةُ منطق الرهن والابتزاز، والاستراتيجية الرحّالة تملك الطاقة وتفتقر إلى الإطار الجامع، والانقسام يُعطّل ترجمة الطاقتين معًا إلى ضغطٍ منظّم. ومن هنا، فإنّ الممكن التاريخي لا يكتمل إلا بثلاثة عناصر متضافرة: تعميق الشقوق القائمة في بنية الدعم الغربي، وبناء تنسيقٍ بنيوي مع قوى الجنوب العالمي خارج القنوات الرسمية المقيّدة، وإنتاج إطارٍ تمثيلي جامع يفصل المشروع التحرّري عن أسر الحوكمة اليومية. والدرس الأخير الذي تمنحه هذه اللحظة أنّ الوعي المتحوّل شرطٌ ضروري، لكنه وحده يبقى غير كافٍ، وأنّ ما يسدّ الفجوة بينه وبين السياسة ليس انتظار التحاق المؤسسة بالضمير، بل معرفة كيفيّة الضغط في المواضع الصحيحة وفي اللحظة المناسبة.